الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

فرع: علوم الاقتصاد

تخصص: نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

القروض المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - وكالة حمام الضلعة -

من إعداد:
-عامر خليف

تحت إشراف:
أ.د سنوسي علي

لجنة المناقشة المقترحة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سراي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا

		المسيلة	
زيتوني كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الى ذكرى والدتي وروحها الطاهرة رحمها الله

الى والدي حفظه الله و أطال في عمره

الى زوجتي و أبنائي

الى أحبابي و أهلي و أسرتي

الى أصدقائي وصديقاتي

الى كل من وقف بجانبي

الى كل من ذكرت و نسيت أهدي هذا الجهد المتواضع

سائلا من المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفع به غيرنا ويزيدنا علما وأن لا يحرمنا أجره

وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون .

عامر خليف

شكر و عرفان

على إثر إنهائي لهذا العمل المتواضع أتقدم أولا بالشكر للمولى عز وجل مصداقا

لقوله تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم "

كما أتقدم بشكري الخالص الى الأستاذ الفاضل الدكتور : سنوسي علي

الذي ساعدنا على إنجاز هذا العمل المتواضع بنصائحه و إرشاداته القيمة و الحكيمة ولم يدخر أي جهد

كما أتقدم بالشكر الى أساتذتي الكرام

و أيضا الى طاقم العمل ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

وكالة حمام الضلعة

على حفاوة الاستقبال ومد يد العون لنا

عامر خليف

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع القروض المتعثرة وتأثيرها على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية، باستخدام بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة بالمسيلة كدراسة حالة. وتمثل الغاية الرئيسية للبحث في فهم وتحليل الأسباب الفعلية وراء القروض المتعثرة، وتحديد المجموعات التي تشكل نسبة كبيرة منها، بهدف وضع خطط للتعامل معها بأقل قدر ممكن من الأضرار.

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة، كما تم الاعتماد بشكل كبير على المقابلات الشخصية لضمان مصداقية البيانات والنتائج المتوصل إليها.

من بين النتائج البارزة التي توصلت إليها الدراسة، أن القروض المخصصة لتشغيل الشباب تمثل نسبة كبيرة من القروض المتعثرة، وذلك نتيجة للسياسات الحكومية وإهمال الإدارة ونقص الكفاءة الإدارية، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى فشل المشاريع.

الكلمات المفتاحية:

القروض المتعثرة، السياسة الائتمانية، البنوك التجارية.

Abstract:

This study addressed the topic of non-performing loans and their impact on credit policy in commercial banks, using the Agricultural and Rural Development Bank - Hammam Dalaa Agency in M'Sila as a case study. The main purpose of the research was to understand and analyze the actual reasons behind non-performing loans, and identify the groups that constitute a significant portion of them, with the aim of developing plans to deal with them with minimal damage.

The preparation of this study relied on the descriptive-analytical approach to understand the theoretical and practical aspects of the study. Personal interviews were heavily relied upon to ensure the credibility of the data and the resulting findings.

Among the prominent results of the study is that loans designated for youth employment represent a significant proportion of non-performing loans, as a result of governmental policies, managerial neglect, and administrative inefficiency, which in some cases led to project failure.

Keywords: Non-performing loans, credit policy, commercial banks,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	أ - ه
الفصل الأول : الخلفية النظرية للقروض المصرفية المتعثرة	1 – 32
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية	3
المطلب الأول: طبيعة القروض المصرفية	3
المطلب الثاني: إجراءات ومعايير منح القروض	10
المطلب الثالث : مخاطر القروض وضماناتها	11
المبحث الثاني: طبيعة القروض المتعثرة	17
المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها	17
المطلب الثاني: أنواع القروض المتعثرة وأثارها	19
المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض المصرفية ومؤشراتها	23
المبحث الثالث: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة	27
المطلب الأول: تشخيص القروض المتعثرة	27
المطلب الثاني: طرق علاج القروض المتعثرة	28
المطلب الثالث : تجارب دولية لعلاج القروض المتعثرة	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة حمام الضلعة –	33 – 61
تمهيد	34

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	35
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	35
المطلب الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة –	44
المطلب الأول: التعريف بالوكالة	44
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة	44
المطلب الثالث: السياسات المتبعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية عند منح القروض	46
المبحث الثالث: دراسة تأثير القروض المتعثرة على السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2019 – 2023)	52
المطلب الأول: السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة	52
المطلب الثاني : أسباب تعثر القروض بالبنك محل الدراسة ، وكيفية معالجتها	54
المطلب الثالث : انعكاسات القروض المتعثرة على السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة	57
خلاصة الفصل	60
خاتمة	65 – 61
قائمة المراجع	68 – 66

فهرس الأشكال :

الشكل (1): الهيكل التنظيمي لوكالة حمام الضلعة	45
الشكل (2): آلية منح القروض في وكالة حمام الضلعة	51
الشكل (3) : تطور حجم القروض المتعثرة خلال الفترة (2019 – 2023)	55
الشكل (4): تطور حجم القروض المتعثرة والقروض الممنوحة خلال فترة (2019–2023)	58

فهرس الجداول :

الجدول رقم 01 : يوضح تطور حجم القروض المتعثرة من سنة 2019 إلى سنة 2023	54
الجدول رقم 02 : تطور حجم القروض الممنوحة و القروض المتعثرة خلال الفترة (2019–2023)	57

مقدمة

مقدمة:

تلعب المصارف التجارية دوراً أساسياً وحيوياً في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز فعاليته من خلال تنفيذ الأهداف والسياسات النقدية للدولة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المصارف زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية والمالية لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وتعزيز قدراتها وتحقيق نموها واستقرارها. تعتبر القروض موردًا أساسيًا يعتمد عليه المصارف لتحقيق الإيرادات، والتي تنعكس في شكل الأرباح وتعتبر عاملاً هامًا في عملية خلق الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة الودائع والنقد.

في الوقت نفسه، تعتبر القروض المتعثرة وعدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم تجاه المصارف، وفشلهم في إدارة أموالهم، من أخطر المشاكل التي تواجه المصارف في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. يتعرض القطاع المصرفي بأكمله لهذه المشكلة، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي بأسره، وتأثيرات هذه المشكلة لا تقتصر على المصارف المتعثرة فقط ، بل تمتد لتؤثر على بقية وحدات القطاع المصرفي في الدولة والنظام الاقتصادي بشكل عام.

غالبًا ما يتأثر الأداء المالي للمصارف التجارية، والذي يعتبر مؤشرًا على تحقيق أهدافها، بعدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم، مما يؤثر سلبًا على وضعها المالي بشكل متفاوت حسب حجم القروض المتعثرة، وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى حد الإفلاس لدى بعض المصارف.

1- إشكالية الدراسة: من خلال مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

كيف تؤثر القروض المتعثرة على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية ؟

وللإجابة على السؤال الجوهري للدراسة قمنا بتجزئته إلى أسئلة فرعية كمايلي :

- فيما تكمن أسباب تعثر القروض الممنوحة من طرف البنك؟
- كيف تؤثر القروض المتعثرة على إجمالي القروض المقدمة من طرف البنك؟
- ما هي أهم السياسات والحلول الرئيسية التي يمكن أن ينتهجها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمواجهة ظاهرة تعثر القروض؟

2- فرضيات الدراسة :

- تعدد أسباب تعثر القروض المصرفية يعزى إلى وجود عدة أطراف ذات علاقة بالقرض، بما في ذلك البنك والعميل.

- حجم القروض الممنوحة من قبل البنك يتأثر سلبًا بحجم القروض المتعثرة لديه.
- يستند بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى أساليب حديثة في معالجة القروض المتعثرة.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في حيوية الموضوع الذي يركز على القروض المتعثرة ، وتأثيرها على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية بصفة عامة ، وللبنك محل الدراسة بصفة خاصة في ظل المنافسة التي تحيط بها ، ويكتسب الموضوع أهمية بالغة أيضا في كونه يسلط الضوء على معرفة العلاقة بين تعثر القروض المصرفية وتحقيق الربحية ، والعمل على إيجاد الآليات اللازمة لمعالجتها و الحد من ارتفاعها .

4- أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على القروض المتعثرة ، وتشخيص الأسباب الرئيسية التي أدت لحدوثها ، وتحديد الإجراءات اللازمة للحد منها .
- التعرف على إجراءات وخطوات منح القروض .
- تسليط الضوء على واقع القروض المتعثرة في البنوك التجارية (بنك الفلاحة و التنمية الريفية) .
- تشخيص تأثير القروض المتعثرة على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية .

5- مبررات و دوافع اختيار موضوع الدراسة :

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع الدراسة مايلي :

5-1 – مبررات ودوافع ذاتية :

- يعتبر موضوع القروض المتعثرة من المواضيع المتعلقة بمجال البنوك ، وهو ضمن ميولاتي الشخصية .
- الرغبة في معرفة وضع البنوك الجزائرية في مجال الائتمان المصرفي .

5-2 – مبررات ودوافع موضوعية :

- الارتباط الوثيق لموضوع الدراسة مع التخصص (اقتصاد نقدي و بنكي)
- تفاقم ظاهرة القروض المتعثرة بالبنوك الجزائرية دفعنا لدراستها .
- القيمة العلمية التي يحضا بها هذا النوع من المواضيع باعتباره موضوع الساعة في الساحة المصرفية .

6- المنهج المستخدم :

بغرض معالجة الإشكالية واختيار الفرضيات المطروحة تم اعتماد المناهج المنهج الوصفي التحليلي من أجل بيان مختلف المفاهيم لنظرية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، وكذا لتحليل الجوانب المتعلقة بتحليل القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية – دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة بالمسيلة/ الجزائر

7- الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها مايلي :

7-1 – دراسة أسماء حزي ، عمار قدوري ، تقدير خطر عدم إرجاع القروض باستعمال نموذج ALTMAN (1968) دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفاتحة والتنمية الريفية BADR ، وخلصت الدراسة إلى :

– يعتمد البنك على الميزانية الجبائية عوض الميزانية المصادق عليها من طرف محافظ الحسابات عند التقييم الداخلي لخطر القرض.

– ضعف نظام معلومات البنك باعتبار أن نسبة الحقوق ذات الأداء الرديء لـ BADR تساوي 48 % (حسب تقرير بنك الجزائر).

– ضعف النظام الداخلي لتقرير خطر عدم إرجاع القرض للبنك (la cotation) أو النظام الخارجي لتقدير خطر عدم إرجاع القرض الذي تم اقتناؤه من شركة (CAGEX)

7-2 – دراسة د.فخاري فاروق ، د.زبيري نورة ، آليات التحكم في مشكلة تعثر الائتمان البنكي على ضوء التجارب الدولية دراسة تحليلية ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

– تعود مسببات مشكلة تعثر الائتمان البنكي على المستوى المحلي والدولي عادة إلى تفاعل مجموعة من العوامل ذات العلاقة بكل من البنك ، العميل طالب الائتمان وظروف خارجية عن كليهما .

– تبين أن إفراط بنوك دول العالم في منح الائتمان البنكي دون دراسة ائتمانية دقيقة قد انعكس بالسلب عليها في عملية استرجاع مبالغ أصولها وفوائدها وذلك بسبب تعثر عملائها عن السداد.

– أما فيما يتعلق بتجربة البنوك التجارية الجزائرية مع مشكلة التعثر الائتماني فقد تبين أن نسب التعثر لديها خلال السنوات الأخيرة قد تجاوزت الحد الأدنى للقروض المتعثرة المساوي لـ 5% من إجمالي محفظة قروضها

7-3 – دراسة ياسر أحمد شاهين، القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية – التحليل والعلاج –

النتائج:

– تبين من خلال نتائج الدراسة بأن أكثر القروض المتعثرة كانت في قطاع التجارة وأقلها في القطاع العام .

– تبين أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني أدت إلى تعثر القروض خلال السنوات الأخيرة وفق معطيات عام 2018.

– تسرع البنوك في منح القروض دون التأكد من قدرة المقترض على السداد

7-4 – دراسة د. عبد الرحمان القري ، د. محمد عبادي ، محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية – دراسة تحليلية للفترة (1989-2009) وخلصت الدراسة إلى مايلي :

– حجم القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي الجزائري في زيادة مستمرة خلال الفترة (1989-2009).

– تذبذب هامش سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة المدروسة .

– تناقص معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة ، غير أنها لا تعبر عن البطالة الفعلية .

7-5 – دراسة أحمد عبد الهادي أبو القاسم، أثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالي ، دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المدرجة في البورصة المصرية .

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

– يوجد أثر سلبي للقروض المتعثرة على مؤشرات الأداء المالي في البنوك المصرية .

– أظهرت النتائج أن القروض المتعثرة تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك المصرية بشكل عكسي بمقدار ميل انحدار قدره: 14.69%

– انتهت النتائج إلى أن هناك تأثيرا سلبيا للقروض المتعثرة على نسبة السيولة النقدية في البنوك المصرية بمقدار ميل انحدار قدره : 26.26 %

7-6 – دراسة بختي جميلة ، سليماني مليكة ، القروض المصرفية المتعثرة وأسباب معالجتها، وخلصت الدراسة إلى :

– مشكلة القروض المصرفية في الجزائر لم تحض بالاهتمام اللازم من السلطات المعنية .

– اقتصار معالجة القروض المصرفية على إنشاء صناديق لضمان القروض المتعثرة .

– اعتماد البنك على صناديق ضمان القروض المتعثرة علاج غير فعال، لأن البنك مطالب برد المبالغ لصندوق الضمان .

8- صعوبات الدراسة :

– صعوبات شخصية تمثلت في صعوبة التوفيق بين نظام العمل وانجاز المذكرة .

9- هيكل الدراسة : تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين :

– تناولت في الفصل الأول : الخلفية النظرية للقروض المصرفية المتعثرة

– أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة – حمام الضلعة – خلال الفترة (2019-2023)

الفصل الأول: الخلفية النظرية للقروض المصرفية المتعثرة

تمهيد:

لقد كان وما يزال الائتمان المصرفي هو أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدما البنوك ، فهو عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة ، والتي لم تتقادم بمرور الزمن ، وتعتبر القروض أهم نشاط يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل ، وهذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة النفقات وعجز الخزينة ، كما توجه أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتمويل قدرات المؤسسات .

غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة و متنوعة عند منحها للقروض ، فلا يمكن منح قرض دون احتمال وجود مخاطر ولو ضئيلة ، مما يوجب على البنوك وضع سياسة ائتمانية على درجة عالية من الدقة من أجل تفادي المخاطر أو تقليلها .

وللإحاطة بهذه الجوانب تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية**
- **المبحث الثاني: طبيعة القروض المصرفية المتعثرة**
- **المبحث الثالث: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة**

المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية

تعد القروض المصرفية العامل الأهم و الرئيسي للبنوك التجارية ، وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية ، وفي نفس الوقت تعتبر المصدر الأساسي لربحيتها.

المطلب الأول: طبيعة القروض المصرفية

ستناول في هذا المطلب تعريف القروض المصرفية وأهميتها

أولا : تعريف القروض المصرفية

هناك العديد من التعاريف للقروض البنكية نذكر منها :

– هي مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ، فعندما يقدم المقرض للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبل المتفق عليه.[1]

– تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها تزود الأفراد أو المؤسسات في المجتمع بالأموال التي تحتاجها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد[2].

– القرض هو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة معينة متفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه ، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[3].

– القرض المصرفي هو أقدم وأبسط صورة للاعتماد المصرفي ، وفيه تسلم النقود مباشرة للعميل أو تقيد في الجانب الدائن لحسابه ، والعقد هو عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد والعمولة ومعاد الرد[4].

ثانيا: أهمية القروض المصرفية

---

[1]– عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد، **جودة إدارة الإئتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن،1999، ص31.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة:عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2000 ، ص103.

[3]– صلاح الدين حسين السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة** ، دار الفكر العربي، 2004، ص15.

[4]– مصطفى كمال طه، **عمليات البنوك** ، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر،2005، ص73 .

تعد القروض المصرفية الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما تحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا تجاوزت حدود معينة ولم يتمكن البنك من الحد منها، وتعتبر القروض المصرفية من أهم المصادر التي يعتمد عليها البنك من أجل الحصول على إراداته ، إذ أنها تمثل الجزء الأكبر من استخداماته.

ومن خلال هذا فإن أهمية القرض يمكن النظر إليها من زاويتين، الأولى من وجهة نظر البنك ، والثانية من وجهة مساهمتها في دعم النشاط الاقتصادي ، ويمكن عرض أهمية القروض المصرفية على النحو التالي:

1- من وجهة النظر البنك التجاري : تمثل القروض الجانب الأكبر من استخدامات البنك، ولذلك تولي البنوك للقروض المصرفية عناية خاصة ، ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانية المصارف تشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات ، والتي تمكن من رفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف ، وتدبير وتنظيم ملائم للأرباح مع إمكانية الاحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة احتياطات السحب من العملاء.

وتعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع) ، وأيضا من وجهة نظر البنك فإن القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها ، ويتحقق ذلك نظرا لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصوله للبنك التجاري[1].

2- من وجهة النشاط الاقتصادي:

- بدون القروض المصرفية تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة ، كما أن الأموال المودعة في البنوك سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية .
- يستخدم القرض المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية ، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يأخذ بعين الاعتبار حجم القروض المنتظرة من النظام المصرفي ، فالنقود

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **المصارف الشاملة وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، 2000، ص105.

تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان ، وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.

– يؤدي سحب القروض المصرفية من قبل المقترضين إلى زيادة حجم عرض النقود ، ولهذا تعتبر القروض عامل مهم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

– تلعب القروض المصرفية دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع ، سواءا في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج.

– تساعد القروض المصرفية النقود المتداولة في استحداث دفع الالتزامات والحقوق بين الأفراد ، وتتناسب في حجمها وأنواعها مع متطلبات النشاط الاقتصادي[1].

ثالثا : تقسيمات القروض المصرفية

تقسم القروض المصرفية وفق عدة معايير نذكرها باختصار ، وهي كالأتي: [2].

1– تصنيف القروض حسب معيار الزمن :

1–1 القروض قصيرة الأجل: تبلغ مدتها عادة أقل من سنة، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت، وتتميز هذه القروض بخاصة التصفية الذاتية ، وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات ودائع العملاء ، ونظر لقصر لأجل استحقاقها ، فإن أسعار الفائدة تتسم عـادة بالانخفاض ، وتنقسم القروض قصيرة الأجل إلى :

أ. قروض الإعارة : وهي عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر مبلغ لمدة معينة ، مع إلزام هذا

الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون فوائد.

---

[1]– شاكر القروبني،**محاضرات في اقتصاد البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،بن عكنون الجزائر، 2000، ص25.

[2]– هبال عادل،**إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2011 –2012 ، ص 7

ب. الحساب الجاري : هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كـل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.

1-2 القروض المتوسطة الأجل: هي التي تمتد أجالها إلى 5 سنوات ، وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.

1-3 القروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات ، وتمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات ، وقد يشارك البنك في منح القروض متوسطة الأجل مع عدد من المصارف الأخرى فيما بينها تعرف (بقرض المشاركة) ، ويساهم كل منها في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير الائتمان المطلوب ، والذي قد يستحيل عمليا الحصول عليه من بنك واحد فقط نظرا لضخامة قيمة هذه القروض ، وكذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف وخاصة أن المقترض عميل واحد.

2- تصنيف القروض من حيث الغرض منها أو النشاط الاقتصادي :

2-1 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدي في الغالب إثنا عشر شهرا وذلك خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار وتأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية

منها وتنقسم إلى قسمين :

أ. القروض العامة : سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين ، وتسمي أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة ، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتنقسم إلى :

- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة ، أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون ، ومدتها الزمنية تمتد لبضعة أيام.
- المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل ، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا فـي حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل الى سنة.

وهناك ثلاث حالات يطلب فيها هذا النوع من القرض:

– عندما تريد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب .

– عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة .

– عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية

- القروض الموسمية: هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي ، ولا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط ، وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف ، ويمنح هذا النوع من القروض لمدة تمتد عادة إلى غاية 9 أشهر.
- **قروض الربط:** هي عبارة عن قروض لفترة قصيرة تحقق هدف المستثمر وتجنبه خسائر تأخر نشاطه، وهذا النوع من القروض يعوض السيولة المنعدمة أو الناقصة نتيجة لبعض العوامل منها :

– مبيعات مختلفة كالعقارات ، الآلات ، السلع ، فتأخر إيراداتها يؤدي إلى طلب قرض الربط وهو مؤقت ريثما تتم التدفقات النقدية.

– إصدارات مختلفة لأسهم وسندات ، ونتيجة لتأخر تدفق الأموال تأخذ عملية الاستثمار فيتم التمويل بقروض الربط ويكتسي هذا النوع من القروض مخاطر:

– خطر عدم تحقق العملية لإلغائها أو لإعادة النظر فيها.

– تغير مسار العملية المالية وعدم توجيهها لتسديد قرض الربط.

ب. القروض الخاصة : موجهة لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وتنقسم إلى :

- **تسبيقات على البضائع** : هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض ، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها ، ويمنح هذا النوع خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل القهوة وغيرها ، ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.
- **تسبيقات على الصفقات العمومية** : الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ، وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية ، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من

حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا ، تجد المقاول المكلف بالانجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ، ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال ، وتسمى هذه القروض التي تمنحها المصارف من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية ، و توجد ثلاثة أنواع مـن القروض التي يمكن أن تمنحها المصارف لتمويل الصفقات العمومية:

- **قروض التمويل المسبق:** يمنح عند انطلاق المشروع ولا يتوفر للمقاول الأموال الكافية للانطلاق في الانجاز، ويعتبر قرضا على بياض لنقص الضمانات.

- **تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة :** عندما يكون المقاول قـد أنجز نسبة مهمة من الأشغال ، ولكن الإدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا، ولكن تم ملاحظة ذلك يمكنه أن يطلب من البنك منحه قرضا.

-**تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة :** وتمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة

التي تسجل انتهاء الانجاز.

الخصم التجاري: وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمي سعر الخصم.

ج. القرض بالالتزام (التوقيع): هو قرض لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، أي أن البنك لا يعطي نقودا لكن يعطي

ثقته فقط ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

- **الضمان الاحتياطي:** هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصـم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان (البنك) شروطا معينة لتنفيذ الالتزام ، وقد يكون لا شرطيا، إذا لم يحدد أي شرط لتنفيذ الالتزام.

الكفالة: الكفالة هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق

المدين (الزبون) في حالة عدم قدرتـه علـى الوفاء بالتزاماته ، ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

القبول: يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه .

2-2 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار: نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة ، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ، وإما على عقارات ينتظر من ورائها

عائد أكبر في المستقبل ، ونشاطات الاستثمار تختلف عن نشاطات الاستغلال من حيث الموضوع والطبيعة والمدة وتبعا لذلك تختلف قروض تمويلها ، وهي زمنيا متوسطة وطويلة الأجل وتقسم قروض الاستثمار إلى نوعين:

أ. عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات : نميز بين نوعين من هذه القروض حسب طبيعتها متوسطة وطويلة الأجل .

- **القروض متوسطة الأجل :** لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد ، وتقسم على نوعين:

* **قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة :** يعني أن البنك المقرض بإمكانـه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، وتجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

* **قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة :** هذا يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض ، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

- **القروض طويلة الأجل:** تمتد هذه القروض من 07 إلى 20 سنة ، وتتكفل بمنحها مؤسسات متخصصة نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) ، وتتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة، الأمر الذي يجبر المانحين البحث عن خيارات متاحة أهمها : اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد ، أو طلب ضمانات

حقيقية ذات قيمة عالية.

ب. عمليات القروض الحديثة (الائتمان الإيجاري)

أدخلت هذه الطريقة تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة.

- تعريف الائتمان الإيجاري:

« هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك ، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار »

أنواع الائتمان الإيجاري: تعددت أنواع الائتمان الإيجاري وسنتناوله حسب طبيعة وموضوع العقد.

- **الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد** : حسب هذا التصنيف هناك نوعـان من الائتمان الإيجاري: الائتمان الإيجاري المالي والائتمان العملي.
- **الائتمان الإيجاري حسب موضوع العقد:** وينقسم بدوره إلى: ائتمـان إيجاري للأصول المنقولة ، وائتمان إيجاري للأصول غير المنقولة.

2-3 القروض المقدمة للأفراد : هي ذات طابع شخصي بشكل عام ، وهدفها تمويـل نفقـات الاستهلاك الخاصة بالأفراد الزبائن ، ومن بين هذه القروض بطاقات القرض .

المطلب الثاني : إجراءات ومعايير منح القروض

تمر عملية منح القروض المصرفية بالإجراءات التالية[1]:

أولا : الفحص الأولي لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك ، وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد ، وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك ، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض ، وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار

---

[1]- معهد الدراسات المصرفية ، **إضاءات مالية ومصرفية** ، نشرة توعوية ، العدد الحادي عشر ، الكويت ، 2011 .

مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب ، أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية.

ثانيا : التحليل الائتماني للقروض

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة ، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك ، ومدى ملاءمة رأس المال من خلال التحليل المالي ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة ، والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

ثالثا : التفاوض مع المقترض

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها ، وكذا التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل حتى يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده ، ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة ، بعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

رابعا : إتخاذ القرار

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد ، أو عدم قبوله لشرط البنك ، وفي حالة قبول التعاقد فقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي ، وصف القرض والغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته وملخص الميزانية للثلاث سنوات الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض ، وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

خامسا : صرف القرض

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

سادسا : متابعة القرض والمقترض

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة . وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك ، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

سابعا : تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه ، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لمرة أخرى.

المطلب الثالث : مخاطر القروض وضماناتها

إن طبيعة عمل البنوك التجارية تجعلها معرضة لجملة من المخاطر ولعل أهمها المخاطر المتعلقة بالقروض المصرفية ما يلي :

أولا : مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهى تتضمن درجة التقلب في الأرباح

التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة في الديون المعدومة ، أي احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد ، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة ، فهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وتعثر القرض ، منها عوامل خارجية خاصة بالظروف العامة الاقتصادية ، وعوامل خاصة بالمصرف مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل أو غيرها من الأخطاء بحيث يولد القرض ميتا أحيانا ، وعدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالعميل كاستخدام القرض لغايات غير معلن عنها عند منح الائتمان[1].

ثانيا : مخاطر السوق

---

[1]– علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، ماي 2005.

أدخلت لجنة بازل2 مخاطر السوق في احتساب النسبة الدنيا لكفاية رأس المال ، فقد قدمت عام 1996 بإصدار وثيقة لتضمين مخاطر السوق ضمن المخاطر الواجب تغطيتها برأس مال المصرف إضافة إلى مخاطر الائتمان وذلك بعد أن بدأت الأزمات المالية في الظهور خاصة الأزمة المالية في المكسيك مع بداية عام1995.

وتختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان ، حيث أن مخاطر السوق التي يواجهها المصرف لا تتبع بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول بل أنها تنتج عن التغييرات المعاكسة أو التي ليست في صالح المصرف وذلك بالنسبة لأسعار السوق ، وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة المضاربة حيث أن تحركات الأسعار ممكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للمصرف ، وتتكون مخاطر السوق من أربعة مكونات كالتالي[1]:

1- مخاطر التقلبات في سعر الصرف : وهي مخاطر تغلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية ، في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية ، خاصة أن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة ، حيث يتطلب وجود رأسمال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب .

2- مخاطر تقلبات سعر الفائدة : هي المخاطر التي يتحملها المصرف من جراء منحه قرضا بسعر الفائدة السائد الآن ، معطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ، ثم اضطراره خلال أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى ، فإذا كان السعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا ويرتفع سعر إعادة التمويل فإن المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض ، ذلك لأن توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع ، وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة. [2]

3-مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية: هناك حد ادنى لرؤوس الأموال التي تعطي مخاطر حيازة أو امتلاك مراكز في الأوراق المالية أو الأسهم في دفتر التداول ، وتنطبق على المراكز الطويلة الأجل والقصيرة

---

[1]- علي بدران، **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل2**، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد23، 2005، ص11.

[2]- منير إبراهيم هدى، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، منشأة المعارف،الإسكندرية، 1999، ص197.

في جميع العقود ، وتوجد مخاطر عامة ومخاطر تؤثر على السوق ككل وغير ممكن تنويعها ومخاطر غير عامة يمكن تنويعها. [1]

4-مخاطر تقلبات أسعار السلع: تعرف السلعة على أنها المنهج المادي الذي يمكن الاتجار به في سوق ثانوية كالمواد المعدنية ،البترول،المنتجات الزراعية ،والمعادن الثمينة،ومخاطر السعر في السلع هي أكثر خطرا فالأسواق السلعية يمكن أن تكون أقل سيولة من أسواق العملات ومعدلات الفائدة ،ولذلك فالتغيرات في العرض والطلب له تأثير أكبر على الأسعار والتقلبات ، وبالنسبة للتجارة الفورية والمادية،فإن المخاطر الاتجاهية الناشئة من التغير في السعر الفوري هو أهم خطر،كخطر العلاقة بين أسعار البضائع المتشابهة تتغير بمرور الوقت ومخاطر التغير في تكلفة تحمل الأوضاع المستقبلية وعقود الخيارات ،ومخاطر أن يتغير السعر السلعي المستقبلي لأسباب غير التغير في أسعار الفائدة. [2]

ثالثا : مخاطر التشغيل

تعتبر مخاطر التشغيل في المصارف من المواضيع الحديثة نسبيا،وعملية قياسها له أهمية كبرى لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة للمصرف، وتنتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لاستخدام قنوات اتصال مختلفة ومنها شبكة الإنترنت،إضافة لاحتمال التعرض لمخاطر العمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الإطلاع على البيانات ونظام الحاسب الآلي الخاص بالمصرف[3].

رابعا : مخاطر السيولة

تعتبر السيولة أحد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم المصرف،وتهتم لجنة في المصارف الكبيرة بموضوع إدارة السيولة وتراعي آجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة حتى لا تحدث أزمة سيولة،وأن

---

[1]- بعداش الطاهر، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط،الجزائر،2009،ص70.

[2]- توفيق سعيد بيضون، **الإقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1994، ص238.

[3]- موفق علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان للمصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في كلية الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين، 2007، ص73.

مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة . وهكذا فإن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة إذ أن لدى المصرف مصدران للسيولة هما الموجودات والمطلوبات،وتنخفض تلك المخاطرة في حال كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة ،غير أن امتلاك هذه الاستثمارات السائلة يؤدي إلى تخفيض المردود،لأن المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات الأطول أجلا.أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير وهذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة. [1]

خامسا : مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية

تتميز المصارف بالتطور المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية أصبحت من الأمور التنافسية بين المصارف نظرا لتقدم الأنشطة المصرفية والنقدية والإلكترونية ومن المتوقع زيادة قنوات الاتصال بين المصارف والعملاء والتي قد تتسبب في ظهور بعض المخاطر للمصارف. لذلك فقد أقرت بازل 2 أنه رغم الفوائد العائدة من هذه الأنشطة الإلكترونية فإنها تحمل الكثير من المخاطر لذا يجب أن يكون هناك توازن بين الفوائد العائدة و المخاطر عن طريق التركيز على السلطات الرقابية في المصرف ، حيث تقوم بتحديد وتقييم وإدارة ورقابة المخاطر التي تلازم الأنشطة الإلكترونية عن طريق أمان المعلومات وتجهيز إمكانية متابعة العمل اليومي المصرفي في الحالات الطارئة بمختلف أنواعها .

سادسا : مخاطر الالتزام والمخاطر الرقابية و القانونية

تنشأ مخاطر الالتزام من احتمال مخالفة أو عدم تطبيق القوانين الرقابية من السلطات النقدية كفرض الغرامات الكبيرة بسبب المخالفات وعدم الالتزام بتطبيق القوانين

وقد أصدرت لجنة بازل 2 وثائق مبدأ توافر نظام مناسب للرقابة يشتمل على نظام الرقابة الداخلية ، وعلى مراجعات دورية مستقلة وتقييمات لفعالية النظام ، فالمخاطر الرقابية تنتج عن احتمال تغير القوانين و القواعد الرقابية بطريقة تؤدي إلى التأثير السلبي على عمليات المصرف وقدرته التنافسية ، وتنشأ المخاطر

---

[1]– السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الاسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**، توزيع الفكر العربي ،القاهرة، 1999، ص321.

القانونية عن عدم التزام ومخالفة المصرف للقوانين مع طرف أو أطراف آخرين في حال عدم تطبيق القانون مما يطال ذلك المصرف وتترتب عليه خسائر مادية ومعنوية كبيرة .

سابعا : مخاطر السمعة. [1]

تنتج عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء ، أو الأموال ، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه .

وهناك مجموعة من الضمانات الشخصية والعينية (الحقيقية) وهي كمايلي:

1- الضمانات الشخصية: وتعرف على أنها :

- تعهد شخصي طبيعي أو معنوي ، أو مجموعة من الأشخاص على تنفيذ التزام المدين الرئيسي في حالة عجزه أو تجاوزه الأجل المحدد لتاريخ الاستحقاق إلى الدائن (البنك)

- وسميت بالضمانات الشخصية نظرا لتعلقها بالشخصية المعنوية أو الطبيعية للجهة الضامنة فيها كالسمعة المشرفة وما يميز هذه الضمانات هو السرعة وبساطة وضعها.

ويمكن تمييز نوعيين من الضمانات الشخصية:

أ- الكفالة: حسب نص المادة "644" من القانون المدني الجزائري تعرف الكفالة على أنها "عقد يتضمن بمقتضاه شخص تنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه" ويجب أن تكون الكفالة لضمان شخصي مكتوبة وواضحة من حيث الالتزام ، وذلك الوضوح يتم عبر العناصر التالية: [2]

- موضوع الضمان.
- مدة الضمان.
- الشخص المكفول.
- الشخص الكافل.
- أهمية وجود الالتزام.

---

[1]- شليق رابح ، **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017** ، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، جامعة غرداية ، 2020 ، ص60.

[2]- المادة644، من القانون المدني الجزائري، ص148.

ب/ الضمان الإحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه بتسديد مبالغ ورقة تجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد ، والاوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان مثل:السفتجة ، السند لأمر، الشيكات ، والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق. [1]

2- الضمانات العينية(الحقيقية): تقوم هذه الضمانات على الشيء المقدم للضمان وتتمثل في العقارات والمباني والمنقولات ، حيث توضع هذه القيم تحت تصرف البنك على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية ، في حالة عجز المدين على الوفاء بالدين يمكن للدائن ان يسترجع دينه من خلال هذه القيم بعد بيعها.

[1]- المادة409،من القانون التجاري الجزائري الفقرة2، أمر رقم75- 59 المؤرخ في:20 رمضان 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975، ص189.

المبحث الثاني: طبيعة القروض المتعثرة

المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها

تعد القروض المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك التجارية،حيث تسبب لها إنخفاض السيولة وبالتالي عجز أحيانا عن مواجهة عن السحوبات الودائع.

أولا : مفهوم القروض المتعثرة

هناك مجموعة من المفاهيم للقروض المتعثرة وتتمثل في مايلي:

– هو عدم تمكن البنك من توفير السيولة لمواجهة الوضع المتأزم ، ويكون تعثره مكشوفا حيث يصبح البنك في وضع إفلاسي محقق[1].

– التعثر هو عدم مقدرة المصرف على تغطية التزاماته في الأجل الطويل[2].

–كما يرى البعض أن القرض المتعثر متى توقف المدين عن دفع الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها مما يضطر البنك لاتخاذ الإجراءات القانونية ضده[3].

–وتعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضين الوفاء بالالتزامات بسبب غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به. [4]

ثانيا : مراحل القروض المتعثرة

---

[1]– خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في المصاريف**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1998، ص93.

[2]– زيتوني كمال، **دور التامين على الودائع في سلامة البنك من التعثر**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر 2012، ص34.

[3]– خضير حسين، خضير جيرة الله، **الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف وسندات الركود**، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان:مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ظل التطورات،كلية التجارة و إدارة الاعمال،جامعة حلوان،القاهرة،مصر ،2004،ص05

[4]– أحمد غنبم ، **الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب قراءة في الواقع ووقائع الأزمة** ، الإسكندرية، مصر، 2001، ص13.

لابد أن التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ ، ولكن يكون المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى الفشل المالي الكامل ، وهناك أربعة مراحل للتعثر هي كما يلي:

1- مرحلة ضعف السيولة المالية

وهي مرحلة ما قبل ظهور التعثر بشكل واضح حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية وأهمها[1]:

- النقص في الطلب على المنتجات وزيادة المخزون
- الزيادة في حساب التكاليف وعدم الرقابة والسيطرة عليها.
- ضعف الموقف التنافسي للمشروع.
- عدم مقدرة المشروع الحصول على التسهيلات الائتمانية الكافية.
- انخفاض معدل دوران الأصول.

2- مرحلة العجز في رأس المال العامل

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية ،ويكون في حاجة ماسة للنقدية على الرغم من امتلاكه لأصول مادية تزيد في قيمتها على التزاماته الإجمالية اتجاه الغير والتي يعكس جانب الالتزامات في الميزانية ،وإزاء ذلك الوضع قد يلجأ المشروع إلى حجم أعماله وتصفية بعض أصوله المتداولة للحد من ارتفاع قيمة الخسائر المحققة أو لمحاولة زيادة قدرته على تحقيق الأرباح[2].

3- مرحلة العسر المالي المؤقت

هذه المرحلة تكون امتدادا للمرحلتين السابقتين ،وترتبط بعدم مقدرة المشروع على استخدام السياسة المالية والمصرفية العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة ومقابلة نموه المطلوب وصعوبة حصوله على مصادر تمويلية ،أو تحويل جزء من أصوله الى نقدية لمواجهة احتياجاته الجارية وسداد مستحقاته الدائنة.

4- مرحلة العسر المالي الدائن

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **مفهوم التعثر ومراحله والمعالجة المصرفية للديون المتعثرة**، ندوة الديون المصرفية المتعثرة وسبل علاجها في ضوء القانون الجديد للبنوك ، مصر،2005، ص22،23

[2]- عبد المطلب عبد الحميد "**الديون المصرفية المتعثرة"الأبعاد-الأسباب-الآثار والعلاج**"، ص31.

وهذه المرحلة هي مرحلة التعثر الكامل أو الفشل المالي،وفيها يكون المشروع متوقفا أو شبه متوقف عن النشاط وتكون القيمة السوقية له أقل من مجموع خصومه ،وفي هذه المرحلة يصبح المشروع غير قادر على سداد التزاماته اتجاه الغير بكامل قيمتها ، وعادة ما تقوم كافة الجهات الدائنة باتخاذ الإجراءات القانونية ضده وذلك بهدف تحصيل مديونياته المستحقة،وهو الأمر الذي يؤدي في أغلب الحالات إلى إفلاس المشروع ،وهذه المرحلة ليست في واقع الأمر سوى محصلة لكل مراحل التعثر السابقة[1].

المطلب الثاني: أنواع القروض المتعثرة وأثارها

أولا : أنواع القروض المتعثرة

للقروض المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها إلى عدة أسس في مايلي:

1- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط

تنقسم القروض المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما[2]:

1-1 قروض متعثرة مخططة مرحلية : وهي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي وما مدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

1-2 قروض متعثرة عشوائية الحدوث : وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها ،والتي تؤدي الى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده ، وإلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

2- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسببتها

وفقا لهذه الأسباب تم تقسيم القروض المتعثرة إلى قسمين أساسيين[3]:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ، ص 24-25

[2] محسن أحمد الخضيري،**الديون المتعثرة(الظاهرة،الأسباب،العلاج)**، الطبعة الأولى ، إيتراك للنشر والتوزيع،القاهرة،1996ص60-62.

[3]- وائل إبراهيم سليمان علي موسى، **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر ، تطويرها وتحليل اقتصادي لأثارها وبدائل تسويتها**،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة،قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس ،2004،ص61.

2-1 القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية: وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته ، أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها ، سواء كان ذلك عن عمد أو عن عدم معرفة أو عن عدم اهتمام ، والتي من بينها الآتي:

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته.
- عدم الالتزام بالتوقيتات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري ، واستغراقه وقتا أطول ، وعدم استكمال خطوط إنتاجه ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى.
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية.

2-2 القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية: هذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية،وهذا النوع من الديون يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إرادة المشروع المتعثر ذاته .

3- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم أنواع القروض المتعثرة إلى نوعين أساسيين هما[1]:

3-1 قروض متعثرة وهمية خداعية: وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعدد الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه ، وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج.

3-2 قروض متعثرة حقيقية فعلية: وهي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة لسبب حقيقي ، وليس عن عمد وتخطيط وتدليس وتواطؤ ، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

4- تصنيف القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها

وفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من القروض المتعثرة هما :

---

[1]- محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره، ص62.

4-1 القروض المتعثرة العارضة : أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها ، نظرا لأن أسبابها عارضة .

4-2 القروض المتعثرة الدائمة : وهي تلك القروض التي تتصل بأسباب هيكلية ، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو بقبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع ، وتصنف هي الأخرى إلى صنفين :

4-2-1 قروض متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية : وهي تلك القروض التي تتزايد قيمتها عاما بعد آخر وتتراكم فوائدها ومصاريفها على أصل الدين لعجز المقترض عن سدادها ،وعدم قدرة المقرض على تحصيل جانب منها ، وصعوبة توصله إلى اتفاق لمعالجة حالة التعثر سواء مع العميل المقترض أو مع باقي الدائنين له، ومن ثم لا يكون أمام هذا المقترض إلا إضافة فوائد القرض إلى أصل الدين ليزداد ويتراكم .

4-2-2 قروض متعثرة متناقصة القيمة : وهذا النوع من القروض التي تم الاتفاق مع العميل المقترض وباقي الدائنين على جدولة سدادها ، وأصبح العميل المقترض ملتزما ببرنامج السداد ، ومن ثم أخذ اجمالي الدين في التناقص فترة بعد أخرى حتى الانتهاء من سداده ، أو تم تصفية العميل وبيع موجوداته .

5- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها :

5-1 قروض بسيطة سهلة التعامل معها : وهذا النوع من القروض عادة ما يكون قائما على طرفين أولهما المقرض وثانيهما المقترض ، وتكون قيمته ومبلغه بسيط ومدته بسيطة ، ويستخدم في تمويل متوسط أو قصير الأجل ، ونظرا لبساطة أسبابها وآثارها فيسهل علاجها والقضاء عليها وتجنيب المشروع مخاطرها ، وبالتالي استعادة حيويته ونشاطه بعد القضاء على هذه الظرف العارضة .

5-2 قروض متعثرة معقدة : وهذا النوع من القروض المتعثرة يكون الغالب عليها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين ، أي أن الغالب عليها قروض مشتركة ، ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها ، وأصبح كل مقرض مشارك فيها يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض ، ومبلغه ضخم وتفاصيله وشروطه متعددة ومختلفة وغير واضحة ومتداخلة ، وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية واقتراح العلاج لها .

6- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:

وتصنف وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية :

أ – قرض متعثر أولي في مرحلة التكوين لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح ، وتتكون بؤرته ، وتأخذ بوادر غير محسوسة أو ملموسة ولا تثير انتباه المقرضين حيث أن مخاطره لا زالت أولية .

ب – قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو ، حيث تجاوز مرحلة التكوين ، وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم ، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقترضة التي بدأت تشعر بالقلق حول امكانية سداد حقوقها التي على المشروع .

ج – قرض متعثر مكتمل في مرحلة النضج ، حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع .

د – قرض متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه ، حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين أو تصفيته وفقا للخطة والتصور الذي اتفق عليه الدائنين .

ثانيا : آثار القروض المتعثرة

يؤدي تعثر القروض المصرفية الممنوحة إلى ظهور أثار سلبية تتعدى البنك المانح لها إلى الاقتصاد ككل ، وذلك على المستويين الجزئي والكلي .

1-الآثار الجزئية: تختلف هذه الآثار من طرف للأخر من أصحاب العلاقة الائتمانية ، ففيما يتصل بالطرف المقترض نجد الآثار التالية:

- تزايد الخسائر المحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين و فوائده لصالح البنك الدائن.
- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في براثن أزمة السيولة.
- من هنا تواجه المشروعات صعوبة في الحصول على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار مسيرة العمل.

نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية ، وفي النهاية يتوقف المشروع المتعثر عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل ،وهو يعني تزايد حجم الخسائر

الحقيقية ، ويصاحب ذلك الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر، مما يضيف إشكالية البطالة على مستوى الوطن.

وأما أثارها على مستوى البنك نجد:

– تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروعات المتعثرة ، حيث يتعذر على البنوك استردادها وإعادة توظيفها من جديد.

– فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية .

2– الأثار الكلية: أن مشكلة تعثر المشروعات كانت ولا تزال لها آثار على المستوى الاقتصادي الكلي ، ذلك لأن كل أو على الأقل معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثرت بهذه المشكلة وعلى سبيل المثال[1].

أ– الإنتاج الكلي: لا شك ان التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط انتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من دائرة الإنتاج ،يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك،إضافة إلى ذلك أن هذا الوضع يساهم في تبديد جانب الثروة القومية.

ب– متغيرات الموازنة العامة: لاشك أن اختفاء المشروعات المتعثرة من حلبة الإنتاج يفقد الدولة بعض مصادر الإيرادات العامة السيادية مثل مستحقاتها من الضرائب الحالية والحصيلة المتوقعة مستقبلا من استمرار تلك المشروعات سواءا من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، ناهيك عن التأمينات الخاصة بهذا المشروع.

ج– العمالة: يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية ،مما يهدد السلم الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى القومي ، إذا ما تعدت مشكلة البطالة حدود معينة.

د– التضخم : تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الاخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع ، حيث أنها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية .

هـ– الاستثمار و الادخار : لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات متعثرة في اقتصاد ما ، تلك الآثار على القدرات الادخارية و الاستثمارية ، وكذا تأثيرها على بيئة ومناخ الاستثمار ، و من ثم على امكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

---

[1]– هبال عادل ، مرجع سبق ذكره ، ص 55–56

المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض المصرفية ومؤشراتها

أولا : أسباب تعثر القروض المصرفية

تتعدد أسباب تعثر القروض التي يشترك فيها كل من البنوك والعملاء على حدٍ سواء، فضلاً عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، قد ترجع أسباب التعثر إلى ظروف وطبيعة العميل ، بحيث تكون هذه الأسباب لا علاقة للبنوك بها ، وفي بعض الحالات تعود الأسباب إلى سياسات وأداء البنك ذاته ، وهناك أسباب ترجع للظروف الاقتصادية بصورة عامة. في هذا السياق، يبقى تعرض البنك لحالات التعثر في بعض القروض مقبولاً، إلا أنه في حال ما إذا كانت هذه النسب عالية، فيعتبر ذلك مؤشراً إما على سوء إدارة الائتمان في البنك، أو وجود أو بداية الأزمة"، أو قد تكون هناك تحديات ومخاطر تستوجب العناية واتخاذ تدابير للتعامل معها، خاصة إذا دلت المؤشرات على استمرار حالات التعثر وزيادتها. كذلك تنجم حالات التعثر عن ظروف خارجة عن حسابات البنك أو العميل على حد سواء، كالعوامل الاقتصادية الكلية والكوارث والحروب وغيرها.

ويرجع تعثر القروض إلى مجموعة من الأسباب، يمكن تصنفيها إلى ثلاث مجموعات:

1- الأسباب المتعلقة بالمقترضين:

يعتبر الدائن (فرداً أم مؤسسة) أحد طرفي العلاقة الائتمانية ، ومن خلال منظومة ادارة مخاطر الائتمان ينبغي على البنك أن يتوقى أسباب التعثر التي يمكن أن يتسبب فيها المقترضون ، ومن أهم هذه الأسباب:

- الإعسار ويعني عدم القدرة في الحال على أداء المستحقات المالية.
- حالة الإفلاس.
- حالة المماطلة، أي تأخير ما استحق أداؤه بغير عذر.
- استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله وضعف قدرات المقرض لتسيير المشروع.
- وجود أخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول
- وجود معلومات غير صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول.
- وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول.
- وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية.

– كما يمكن أن ترجع أسباب التعثر إلى عدم التزام المقترض بتوجيهات وإرشادات البنك ، الإفراط والتوسع

في الاقتراض.

– وفاة العميل المقترض.

– تنافسية المشروع أو الاعمال الإنتاجية ومرونة التعامل مع متطلبات السوق.

2- الأسباب التي تتعلق بالبنك نفسه:

يتحمل البنك مسؤولية منح القرض ومتابعته، وكذلك إجراءات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض ، والقدرة على الوقاية من مخاطر الائتمان ، إلى جانب التوفر على نظام محكم للضمانات ، وحسابات دقيقة للمخاطر، ودراية تامة بأحوال السوق وأحوال المتعاملين فيه ، و يمكن أن يؤدي أي تقصير في هذه الإجراءات إلى تعثر القروض لأحد الأسباب الآتية:

– أخطاء في التحليل الائتماني ، وأخطاء في تقدير الضمانات ، واتخاذ القرار الائتماني بناء على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية ، وعدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض، أو عدم وجود سياسة ائتمانية محكمة لدى البنك.

– عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.

– منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة ، أو تمويل كامل أو شبه كامل للمشروع.

– عدم كفاية موظفي النشاط الائتماني ، أو سوء ظروف عمل الموظفين في البنك ... إلخ.

3- الأسباب الاقتصادية والأسباب الأخرى :

أوضحت دراسات ((2013) Warue و (2011) .al & D.P. Louzis ، و (1997) De & Berger Young)، أن المؤشرات الأكثر انعكاساً على حالات تعثر القروض تعود لمتغيرات في الوضع الاقتصادي والمالي العام التي تنعكس بدورها على طرفي الإقراض ، وقد تتعثر القروض لأسباب خارجة عن إرادة طرفي العملية الائتمانية ، حيث أن هناك مجموعة من الأسباب تتعلق بالعوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية التي تؤثر على النشاط الائتماني بالمصارف وتزيد من درجة المخاطر منها:

– ظروف محلية أو إقليمية أو ظروف عالمية.

– من جهة ، قد يؤثر تغير التنظيمات والتشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان ومتطلبات الالتزام بتوجيهات

منظمي الرقابة على البنوك على نسب القروض المتعثرة.

– من جهة أخرى ، يمكن أن يساهم ضعف الأداء الاقتصادي وعدم الاستقرار في تطور القروض المتعثرة.

يمكن أن تتعرض البنوك لكم هائل من القروض المتعثرة من حيث حجمها أو خطورتها. لذا تقوم البنوك بتكوين مخصصات لمواجهة مخاطر عدم السداد ، فتكوين المخصصات مقابل القروض المتعثرة يعتبر علاجاً موضعياً ، ولا يغدو عن كونه آلية تراعي حالات محددة ، لكنه حسب التجربة لا يؤدي لنتائج إيجابية على الاقتصاد أو يحسن من الظروف المالية وتدفقات السيولة للقطاع المصرفي ، ما لم يتوافق مع تدابير أخرى بعضها توسعية للمحافظة على الحركة الاقتصادية. وقد وضعت لجنة بازل العديد من المقررات التي ركزت على الأسس السليمة لكيفية إدارة مخاطر الائتمان ، وضرورة أخذ المزيد من الاحتياطات والمعالجات لتدارك هذه المخاطر والتخفيف من حدتها.

ثانيا : مؤشرات القروض المصرفية

من المؤكد أن وصول القرض لمرحلة التعثر لا يكون إلا فجائيا بل يرجع ذلك للعديد من المؤشرات التي تدل على أن المقترض سوف يصل إلى هذه المرحلة ، ومن هذه المؤشرات نذكر ما يلي: [1]

–تأخر المقترض في سداد الأقساط ومماطلته في الدفع .

–تقديم المقترض طلبا لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية .

–زيادة معدل شكاوى المتعاملين معه عن الحد الطبيعي .

– غياب السياسة السليمة للإقراض داخل البنك.

–تناقص أرصدة حسابات المقترض لدى المصرف

–عدم توفر النظام الكفؤ والفعال للمعلومات الإقراضية

---

[1]– بوطورة فضيلة،**علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة**، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد06، العدد 01 ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، 2016 ، ص122.

المبحث الثالث: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

إن محاولة علاج القروض المتعثرة أمر في غاية الأهمية والحساسية لتعدد الجهات المعنية بقضية التعثر المصرفي من جهة ، وتشعب الآثار الناجمة عنه من جهة أخرى ، ففي الظروف المثالية يمكن أن يتم ذلك من خلال العمل مع المقترض على إعادة أوضاع أعماله إلى المستوى السليم والمريح .

المطلب الأول: تشخيص القروض المتعثرة . [1]

أولا – الاعتبارات الأولية : حين يجد مسؤول الائتمان المختص نفسه بإزاء هذه المشكلة ، يجب عليه أن يبادر باتخاذ الإجراء اللازم فورا ، فكلما كانت الاستجابة سريعة كلما زادت الخيارات المتاحة أمامه ، ولو تأخر تناول المشكلة إلى أن يكون المقترض قد تخلف عن سداد الأقساط الواجبة الدفع ثلاثة أشهر مثلا، فهناك احتمالات قوية في أن يكون المقترض متعثرا في التسديد للجهات الأخرى كالموردين وشركات التأمين والجهات الحكومية ، وإلى ذلك ، فربما يتوقف الموردون عن التوريد ، وتنهي شركات التأمين التغطية التأمينية للمقترض ، وعندئذ يكون الخيار الوحيد المتاح للبنك هو محاولة تسييل الضمانة قبل أن ينضم إلى باقي الدائنين .

ثانيا –تقييم الموقف : يشمل ذلك التقييم تقييم نواحي القوة والضعف في موقف البنك والمقترض على حد سواء حتى يمكن من تحديد مسار العمل اللازم لحل المشكلة على أساس سليم ، فإذا تبين من هذا التقييم مثلا أن قيمة الضمان قد انخفضت انخفاضا ، فقد يستدعي ذلك بذل جهود قوية للعمل مع المقترض في سبيل حل المشكلة وربما يصل ذلك الى حد النظر في إقراضه أموالا إضافية في مقابل الحصول على ضمان آخر للقرض ، أما إذا تبين من ذلك التقييم أن الضمانة تحت السيطرة الفعلية للبنك ، وأن البنك يمكنه أن يبيعها مقابل مبلغ يغطي الرصيد المتبقي من القرض ، فربما يمكن الاكتفاء بذلك الاجراء دون غيره .

3–المقابلة مع العميل: بعد أن يتم وضع خطة العمل المقترحة لحل المشكلة على ضوء الاعتبارات الاولية السابق ذكرها ، وعلى ضوء تقييم الموقف تكون الخطوة التالية الضرورية هي المقابلة مع المقترض ، ولا يكفي في هذا الصدد مجرد إرسال الخطاب إليه للإشارة إلا أنه قد خالف تعهداته في اتفاقية القرض

---

[1]– إيهاب نظمي ، خليل الرفاعي ، **القروض المتعثرة (الأسباب – البوادر – سبل العلاج)** ، دراسة تطبيقية على بنك الأردن ، الأردن ، دون ذكر السنة ، ص 21 – 23

المطلب الثاني: طرق علاج القروض المتعثرة

تختلف طرق المعالجة للقروض المتعثرة لاختلاف الظروف والمواقف الخاصة بالمقترضين والأسباب التي أدت إلى تعثرهم والإجراءات المتعين اتخاذها حيالهم، والتي تسفر عنها دراسة كل حالة على حدى، وهنا يتم التعامل مع القروض المتعثرة وفقا لعدة أساليب كما يلي:

أولا – أسلوب مساندة العميل المتعثر: يتم في هذا الأسلوب مساندة نشاط العميل ، وهذا من خلال تقويته وانتشاله وإنعاشه لكي يتمكن من السداد.

1 – تعويم العميل: حين يواجه المصرف مشكلة تعثر أحد عملائه المقترضين نتيجة تعرض هذا الأخير لظروف طارئة وليس دائمة تؤثر تأثيرا سلبيا على قدرته على الوفاء بالتزاماته.

2 – إنتشال العميل: في هذه المرحلة يقوم المصرف باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر في إدارة نشاط العميل ، وتوجهه نحو خطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل ، وفي هذا الشأن يمكن للمصرف رسملة جزء هام من المديونية ، كما قد يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل وتنتهي هذه المرحلة بإحداث توازن إرادات المشروع المقترض ونفقاته.

ثانيا – أسلوب تسوية القروض المتعثرة: تتم عملية تسوية القروض وفق الأشكال التالية[1]:

1 – الجدولة: تكون إعادة الجدولة في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته كأوضاع كاقتصادية وطنية أو عالمية أدت إلى توقفه عن الوفاء بالتزاماته ، وتكون هذه الأخيرة وفق جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة ، مع تحديد الأقساط بما يتناسب ونشاط المقترض وتدفقاته المالية.

2 – رسملة القروض: وهي تعني تحويل جزء من قروض المصرف لدى المؤسسة إلى المساهمة في رأس مالها.

3 – تنازل المصرف عن جزء من قروضه المتعثرة: في هذه الحالة عندما يقتنع المصرف بعدم مقدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة وفوائده فإنه يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ

---

[1]– هبال عادل،مرجع سبق ذكره، ص 99 –100

المستحقة عليه في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة، وعدم إتباع الحلول القضائية بسب طول الإجراءات وتعقيدها ، أو بسبب ضعف إمكانية تحصيل المبالغ كاملة.

4 – شراء قروض بعض أصول العميل لسداد القرض: قد يجد المصرف نفسه مضطرا خاصة بالنسبة للمقترضين الذين لايوجد لديهم تدفقات نقدية إلى شراء بعض أصول وموجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع الممول أو من أملاكه الأخرى .

ثالثا – أسلوب تصفية العميل: في هذا الأسلوب يتم من خلاله تصفية المشروع وبيع الأصول والموجودات حيث يرى البعض بأن هذا الأسلوب أكثر حساسية سواء بالنسبة للمصرف أو العميل ، لذلك لا يتم تطبيق هذا الأسلوب إلا بعد استنفاذ كافة السبل الأخرى ، بعد أن تتأكد إدارة المصرف أنه ليس هناك حل لمعالجة المشروع.

رابعا – أسلوب الإجراءات المصرفية لمعالجة التعثر: حيث تقوم إدارة المصرف باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرقابية وتتمثل في[1]:

– أن تقوم إدارة المصرف بإدارة سليمة للقروض المتعثرة ، والرقابة عليها ، بحيث تكون تحت السيطرة التامة للمصرف بصفة مستمرة وذلك من خلال:

– تحديد العوامل التي تحد من قدرة العملاء على السداد ، وتحديد وتصنيف المخاطر التي تواجههم وكيفية تجنبها.

– تحديد حجم القروض المخططة والمستهدفة ، من خلال قيام إدارة المصرف بإجراء عمليات الرقابة الحقيقية من خلال تحديد الانحرافات بين مستويات القروض المتعثرة الفعلية ومستويات القروض المخططة وأسبابها وأثارها على المشروع خلال الزمن.

المطلب الثالث : تجارب دولية لعلاج القروض المتعثرة

تختلف الطرق وأساليب علاج أزمة القروض المتعثرة من دولة إلى أخرى ومن حالة إلى أخرى ويمكن أعطاء بعض التجارب الدولية في علاج ظاهرة القروض المتعثرة وهي:

أولا : معالجة القروض المتعثرة في اليابان

---

[1]– عبد الحميد صديق عبد البر، **أسباب ومراحل الديون المتعثرة وأثارها الاقتصادية أساليب معالجتها محليا ودوليا** ، مجلة مصر المعاصرة، العدد 485 ، يناير 2007، ص154

سعت الحكومة اليابانية بالتعاون مع جميع المؤسسات إلى حل مشكلة القروض المتعثرة ، وتعتبر وكالة الخدمات المالية SERVICE FINACIAL AGENCE (SFA) في مقدمة المؤسسات التي قامت بخطة للمساهمة في التخفيف من حدة مشكلة القروض المتعثرة ، وذلك من خلال تقوية ومساندة برنامج الدعم الخاص الذي تطبقه الحكومة اليابانية بالتعاون مع البنك المركزي الياباني ، بالإضافة إلى تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي لتقليص عدد المصارف بما يساعدها على مواجهة الضغوط التنافسية الدولية.

و شهدت اليابان مؤخرا حالة واسعة من عملية بيع القروض المتعثرة لمستثمرين محليين وأجانب ، حيث تم بيع قروض قيمتها الاسمية تعادل 300 بليون دولار أمريكي، أي أن البيع تم بخصم ما مقداره 90 % وقد بدأت العمليات ببيع القروض المتعثرة في اليابان سنة 1998 ، وارتفعت وتيرة حركة البيع خلال سنة 1999 .

ثانيا : معالجة القروض المتعثرة في الشيلي

شهدت مشاكل القروض المتعثرة تطورا كبيرا في سنة 1983 ،حيث ارتفعت نسبتها الى113 % من إجمالي رؤوس أموال المصارف واحتياطاتها ، مما اضطرت السلطات إلى معالجة 45 % من إجمالي قروض الجهاز المصرفي ، حيث تم بيع 238 % من إجمالي قروض الجهاز المصرفي للبنك المركزي .

وقام البنك المركزي بشراء 23.8 % من القروض المتعثرة من خلال برنامج لزيادة رؤوس الأموال للمصارف واحتياطاتها باستخدام أسلوب المعادلة SWAP بمعدل فائدة 5 % لمدة عشرة سنوات – عندما زادت حدة الأزمة المصرفية عام 1984 ، وبعده تم تعديل أسلوب شراء القروض المتعثرة بحيث أصبحت 100 % من رأس المال والاحتياطات ، كما حضر البنك المركزي توزيع تلك المصارف أية أرباح تحققها الى أن تتم عملية إعادة شراء القروض المتعثرة التي اشتراها البنك المركزي [1].

ثالثا : معالجة القروض المتعثرة في الولايات المتحدة الأمريكية

[1]– عبد الحميد صديق عبد البر،مرجع سبق ذكره، ص158–159.

قامت السلطات الولاية المتحدة الأمريكية بعدت إجراءات للمعالجة ظاهرة مشكلة القروض المتعثرة وتمثل في [1]:

– دمج مؤسسة التأمين على الإقراض و الادخار FSLIC مع مؤسسة التأمين على الودائع FDIC في عام 1989، مع زيادة رأس مال المؤسستين ليصل إلى نحو 11 بليون دولار ، كما تم منح قرض قدره 50 بليون دولار للمؤسسة .

– مساعدة المصارف التي لم يشبها التعثر لشراء أصول المصارف المتعثرة ، وهو أحد أشكال الإدماج الطوعي ، كما تم دمج 70 بالمئة من وحدات الجهاز المصرفي التي تعاني من التعثر مع مصارف أخرى.

معالجة القروض المتعثرة في كوريا الجنوبية:

ركزت السلطات الكورية الجنوبية على البدء في معالجة ديون الشركات صغيرة الحجم والمحدودة المدونية ثم معالجة الديون الأكبر ، وهكذا.....الخ.

وقامت شركة إدارة الأصول بشراء القروض المتعثرة ، كما تم وضع معايير دقيقة للتعامل مع هذه الديون منذ عام 1988،حيث استخدمت هيئة إدارة الأصول أسلوب معقد لتقييم وتسعير الديون الغير العاملة وشرائها بسعر 55 % من قيمتها الاسمية ، وفي سبتمبر 1998 تم تغيير هذا الأسلوب ،حيث تم شراءها بـ45 % فقط من قيمتها ، أما الديون الغير المضمونة بـ3 % فقط من قيمتها ، وقد استحوذت هيئة إدارة الأصول الكورية على 74.5 % من الديون الرديئة لـ 121 مؤسسة مالية حتى فيفري 2000 موزعة كما يلي:

63.2 % من إجمالي القروض للمصارف التجارية ، 24.8 % من شركات الاستثمار،80 % من شركات التأمين ، 3.6 % من المصارف التجارية ، حيث أدت الأزمة المالية التي تعرضت لها المؤسسات المالية منذ عام 1998 إلى إفلاس نسبة كبيرة منها وامتناع الجهاز المصرفي عن منحها قروض جديدة مما أدى إلى إغلاق 16 مصرف من مجموع 30 مصرف تجاري بنسبة 53.3 %، كما تم التأميم المؤقت لأكبر

[1]– بختي جميلة ، سليماني مليكة ، القروض المتعثرة و أساليب معالجتها ، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 01/العدد01 ، 2022 ، ص 129 .

مصرفين هما KOREA BANK &SEOIL ،وتمم إغلاق خمسة مصارف للانخفاض كفاءاتها المصرفية وتصفية البعض وشراء أصولها وخصومها[1] .

[1] عبد الحميد صديق عبد البر،مرجع سبق ذكره، ص158ص159

خلاصة الفصل:

شكلت القروض المتعثرة تحديا كبيرا أمام نشاط البنوك ، خاصة مع تزايد تراكمها في السنوات الأخيرة ، فحتى لو منح الائتمان وفق أسس سليمة فالبنك ليس بمنأى عن احتمال أن تلك القروض الممنوحة قد لا تسترد وأن تلك العلاقة التي بدأت بينه وبين عميله طبيعة سوف يشوبها الاختلال عن نطاق الأمان والثقة ، إما لأسباب تعود لشخص العميل وظروف نشاطه الممول ، أو أن يقع البنك ضحية أخطائه ذاته فتكون الكارثة أعظم ، وفي حالة أخرى قد يتعثر السداد ويحدث التعثر لأسباب تخرج عن إرادة كلا الطرفين المقرض و المقترض .

لكن حقيقة و فعلا مهما تعددت الأسباب المؤدية إلى التعثر ، والتي يكون العميل المقترض طرفا فيها ، إلا أن إشكالية القروض المتعثرة في جانب كبير منها هي إشكالية البنك مانح الائتمان بالدرجة الأولى ، لذا وجب عليه إيجاد مختلف الآليات والميكانيزمات اللازمة لمعالجة هذه القروض المتعثرة والحد من ارتفاع نسبها .

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة –

تمهيد:

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية، إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية ، وهذا عن طريق سياسة ائتمانية محكمة تكفل لها مواجهة المخاطر المحتملة و المتمثلة أساسا في تعثر القروض الممنوحة .

بناءا على ماسبق قسمنا هذا الفصل إلى 03 مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**
- **المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة –**
- **المبحث الثالث : دراسة تأثير القروض المتعثرة على السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2019 – 2023)**

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة ، وذلك من خلال إعادة هيكله البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم 82-06 المؤرخ في 13 مارس 1982 كرأس مال يقدر بواحد مليار و 200 ألف دينار جزائري ، و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري ، وكان الغرض من إنشاء هذا البنك هو المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابع للقطاع ، وبصدور المرسوم 85-84 المؤرخ في 30 أفريل 1985 أصبح يعرف ببنك الإيداع والتنمية ، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبمقتضى القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 22000000000 دينار جزائري مقسما إلى 2200 سهم أي بقيمة1000000 دينار جزائري للسهم الواحد.

ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جمع الوظائف التي تقوم بهاالبنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

ثانيا : تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

أ -مرحلة 1982-1990 :

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية العالم الريفي ، عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي ، حيث اكتسب تجربة

كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية ، و يرجع هذا التخصص في مجال التمويل الذي فرضته آلية الاقتصاد المخططة إلى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

ب- مرحلة 1991-1999 :

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقائه الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي ، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك ، كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك ، للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:

- **1991:** تم الانخراط في نظام سويفتSwift[1] لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- **1992:** تم وضع نظام sybu [2] ليساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى teleraitement ، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي لكل عمليات التجارة خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي ، والتي أصبحت معالجته لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة ، كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.
- **1993:**الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك.
- **1994:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- **1996:** إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية .
- **1998:** بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك La carte Inter Bancaire : **CIB**

---

[1]- نظام سويفت: عبارة عن شبكة الاتصالات أنشأت عام 1973 مقرها في بلجيكا تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل الاتصالات لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التيلكس والتلغراف.

[2]- شبكة معلوماتية خاصة بنظام بدر تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة (systeme bancaire uni versel)

ج- مرحلة 2000-2007 :

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيره من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي ، والتوجه نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق ، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن ، وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات ، وقد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

-2000: القيام بتشخيص عام لنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي ، كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

-2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ، ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها ، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء ، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس La Banque Assise [1] والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

-2002: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك.

-2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولو بنك بدر عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية Les guinches Automatiques des Billets المرتبطة ببطاقات الدفع.

---

[1]- يسمى ببنك الجلوس لأنه يتم فيه استقبال العميل بالجلوس في مكان مريح حين مباشرة الموظف بالبنك.

2005- في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الإلكتروني للسماح لزبائنه بالإطلاع على رصيد حسابهم ، إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار قرض جديد قصير الأجل يسمى A.I.G والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية.

2006-إصدار بطاقات BADR de Retraite : CBR التي عممت على وكالات البنك في نهاية جوان 2006 .

بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التأمين في ماي 2007 ، قام بنك بدر بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته.

المطلب الثاني : أهداف و مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أولا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم. وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل باقي البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية ، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحضا بثقة المتعاملين الاقتصاديين الأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي[1] :

---

[1]- BADR Ifos, N 28, 1999, P32, 33.

* توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .

* تحسين نوعية وجودة الخدمات .

* تحسين العلاقات مع الزبائن .

* الحصول على أكبر حصة من السوق .

* تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية .

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيما ت والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق ، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم ، والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك قد سعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

* رفع حجم الموارد بأقل التكاليف .

* توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات .

* تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة .

ثانيا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

* معالجة جميع العمليات الخاصة بقروض الصرف والصندوق .

* فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع .

* المشاركة في جميع الادخارات .

* المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى .

* تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها .

* تطوير الموارد والتعاملات المصرفية ، وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة .

* تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار .

* تطوير شبكته ومعاملاته النقدية .

* تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ، و التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

* الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي .

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

* تطوير قدرات تحليل المخاطر .

* إعادة تنظيم إدارة القروض .

* تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد .

و لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك .
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية) .
- احترافية العاملين .
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى .
- تطهير وتحسين الوضعية المالية .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ، ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع (مديرية جهوية) ، التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها ، وهي غالبا ما تكون ولائية ، ويشرف على البنك في قمة الهرم الرئيس المدير العام PDG، ويكون عمل الوكالات والفروع محدودة بالنسبة لقدرات

منح القروض ، وذلك في القروض التي تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها أقل من القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة

وفيما سبق ذكرنا بأن البنك يرتكز على ثلاث هياكل قاعدية هي:

1/ المديرية العامة ،2/ المجمع الجهوي للاستغلال ،3/ الوكالة المحلية للاستغلال.

1- المديرية العامة: هي هيئة إدارية مركزية مقرها الجزائر العاصمة، 17 شارع العقيد عميروش ، والتي تتفرع إلى مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة ، يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية ، ومن مهامها ما يلي:

* مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية.
* الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.
* مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات.
* التكوين والتأطير لفائدة العمال.

ومن أقسام البنك:

أ- قسم الاستغلال والنشاط التجاري: يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

ب- قسم القروض (القطاع العام والخاص):هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.

ج- قسم المديونية القانونية: يتكفل بالقضايا التي يواجهها البنك ، ويراقب ملفات النزاعات.

د- **قسم المفتشية العامة** : يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ، ومراقبة العمال ، والقيام بأعمال الإدارة العامة.

2- المجمع الجهوي للاستغلال (GRE) :هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، تقوم بمتابعة سير وعمل الوكالات التابعة لها، إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها،ويتكون المجمع الجهوي للاستغلال من:

أ- المدير: من أهم وظائفه مايلي :

* عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة أمام السلطات المحلية.

* اقتراح كل ما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن ، وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له.

* تكون له السلطة سواء على مستوى تعبئة المداخيل أو تقديم القروض.

وباختصار المهمة الأساسية للمدير هي تنسيق كل نشاطات الشبكة والأمر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

ب- السكرتارية: يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك و من البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة وثائق ، و إرسال فاكسات ،و استقبال مكالمات هاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء و المدير،هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد.

ج- خلية المراقبة: تعتبر من الخلايا الأساسية المراقبة لنشاط الوكالات الدورية حيث تقوم بـ:

* مراقبة الأرصدة والحسابات والمراسلات وتدابير الأمن .

* متابعة الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن .

* مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن .

* المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات .

د- خلية التكوين: تهتم هذه الخلية بما يلي.

* تطوير معلومات العمل ، وتكون خاصة بهم .

* توجيه العمال من أجل التكوين .

* إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين .

* تنظيم الملتقيات .

هـ- خلية النزاعات: تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات ، إلى جانب ما يلي :

* متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع.

* فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل النزاعات ، واقتراح الأعمال التي يجب القيام بهالاسترجاع الدين.

* التسيير الجيد لمكتب الفرع.

* اقتراح المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة.

و- نيابة مديرية الشؤون الإدارية: تتكون من عدة مصالح هي:

- **مصلحة المحاسبة:** التي تقوم بمراقبة يومية محاسبية، تدوين ومراجعة عمليات الإيداع والسحب، مراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.

- **مصلحة الوسائل العامة:** تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية، كما تتكفل بالنظافة والأمن، حيث توجد لجنة محلية تقوم بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها.

- **مصلحة المستخدمين:** تهتم بثلاث جوانب:

* تحضير الأجر الشهري للعمال.

* تدرس الملفات الخاصة بالعمال والترقية.

* الشؤون الاجتماعية مثل منحة الضمان الاجتماعي.

ي- نيابة مديرية القروض الاستغلال: تتكون من المصالح التالية :

- **مصلحة القروض:** تقوم بتقديم القروض للزبائن و تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات لتقديمها إلى لجنة القروض التابعة للفرع ، المكونة من مدير الفرع وثلاث من نوابه.

- **مصلحة الاستغلال:** مهمتها إحصائية ، بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات ، إلى جانب

- تنشيط الوكالات في الميدان ، وتوزيع المداخيل ، واستغلال القروض.
- تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة، ومساهمتها مع السلطات المحلية في تسيير النشاط المالي.

2- الوكالة المحلية للاستغلال: هي هيئة تابعة للمجمع الجهوي، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن ، والوكالة التي سنركز عليها الآن هي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحمام الضلعة ولاية المسيلة، بحيث أن الوكالات المتواجدة بالمسيلة تعتبر من أهم المؤسسات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية ، ولكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها، إذ أن الرقم الخاص بوكالة حمام الضلعة هو"907" والتي سوف نتطرق إليها في المبحث الموالي .

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة –

المطلب الأول : التعريف بالوكالة

تعتبر الوكالة بمثابة الخلية القاعدية في النظام المصرفي ، وبالتالي فهمها يؤدي حتما لأخذ صورة واضحة عنه، والوكالة المحلية للاستغلال ALE حمام الضلعة 907 متفرعة عن المجموعة الجهوية للاستغلال GRE للمسيلة 028 ، وهي تقع في قلب حمام الضلعة شمال شرق ولاية المسيلة ، وهي الوكالة البنكية الوحيدة الموجودة على مستوى الدائرة ، وقد بدأت العمل في 1988/04/10 ، وأسندت لها مهام معتبرة تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة كالسحب والإيداع والتحويلات، كما تقوم بدور اقتصادي هام يتمثل في منح القروض لتمويل المشاريع المختلفة، هذا فضلا عن الخدمات المعلوماتية والإرشادات المقدمة للزبائن، وتغطي هذه الوكالة اليوم ، دائرة حمام الضلعة وبعض بلديات دائرتي المسيلة وسيدي عيسى، وقد امتد نشاطها خارج الولاية ليشمل دائرة المنصورة بولاية برج بوعريريج.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة

تحتوي الوكالة على مجموعة من المصالح ، لكل مصلحة مجموعة من المهام تقوم بها ، ويمكن تمثيل هيكلها التنظيمي في الشكل التالي .

الشكل (1): الهيكل التنظيمي لوكالة حمام الضلعة

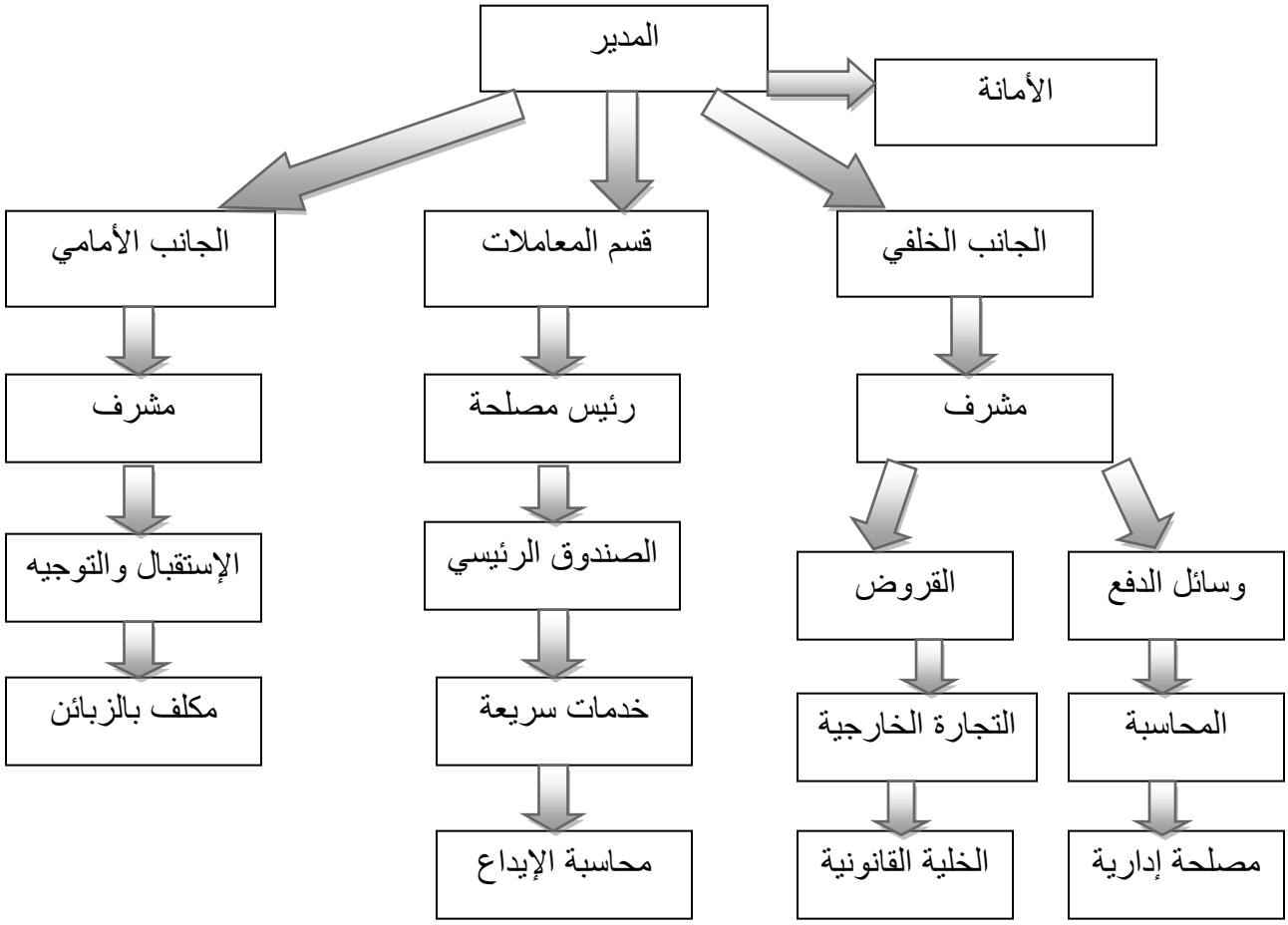

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة –

1- مدير الوكالة: يسهر على إدارة الوكالة ، وتوجيه وتنشيط ومراقبة أعمال الوكالة، وكذا ممارسة السلطة السلمية على الموظفين، كما يمثل الوكالة في مختلف المناسبات على المستوى المحلي.

2- الأمانة: تقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، كما تقوم بدور همزة الوصل بين المديريات والوسط الخارجي من الموظفين والزبائن ، ففيها تتم كتابة المراسلات الإدارية واستقبال الفاكسات ، وكذا إعداد الإحصائيات الشهرية ، الفصلية ، السداسية ، السنوية.

3 - الجانب الأمامي : هو الواجهة الأولى التي يقصدها الزبائن حيث يتم على مستواها مجموعة من الخدمات نذكر منها ما يلي :

- استقبال الزبائن وتلبية طلباتهم .
- تقوم بالإجراءات اللازمة لفتح الحسابات .
- العمليات المتعلقة بالدينار، و التي نذكر منها الدفع و السحب، وتسليم الدفاتر.
- استقبال ملفات القروض .
- استخراج جميع الوثائق المتعلقة بالحساب من رقم بنكي أو كشف حساب سنوي أو نصف سنوي .
- متابعة أي ملف خاص بالزبون .

4 – قسم المعاملات : يشرف عليه رئيس مصلحة ويشمل :

- الصندوق الرئيسي
- الخدمة السريعة ، وهي مجموعة الشبابيك التي تقوم بعملية سحب و إيداع النقود .
- المحاسبة والمدفوعات ، وهو شباك مخصص لإيداع المبالغ الكبيرة .

5 – الجانب الخلفي : و يشمل ما يلي :

- وسائل الدفع : وتتمثل في عمليات تحويل المعاشات ، و كذا استلام الشيكات من أجل المقاصة الالكترونية ، الجباية ...إلخ .

المطلب الثالث : السياسات المتبعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منح القروض.

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراء منح القرض.

أولا : الشروط والوثائق اللازمة لمنح القروض.

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط ، وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم .

1- الشروط اللازمة لمنح القروض

هناك عدة شروط يجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقرض، وكذانوع النشاط الذي طلب من أجله القرض، ومن بين هذه الشروط نجد:

1-1 - أهلية الزبون: يشترط في الزبون أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية، سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي، أو بالإطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء إن استلزم الأمر ذلك.

1 -2 - سمعة العميل: إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك.

1 – 3 - القدرة المالية: إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة،حيث أن مساهمة بنك بدر محددة بنسبة 70% لأي مشروع.

1 – 4 - خدمة الاقتصاد: يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة، خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك.

1 – 5 - خدمة المجتمع: وذلك بأن يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة، وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشترط في المشروع أن يخلف بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

1 – 6 - الدراسة المالية: تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها، وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب، وكذا مختلف الوثائق.

2- الوثائق اللازمة لمنح القروض

مهما كان نوع القرض فإن البنك يشترط على العميل تكوين ائتماني خاص بذلك، وعموما فإن الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية:

* طلب خطي بشرح موضوع القرض.
* السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها.
* شهادة الإعفاء من الضرائب.
* عقد الملكية أو الإيجار.
* الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع.

* شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.

* مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها.

* وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتلخص في الفواتير، ويمكن أن يضاف إلى قائمة الوثائق طلب وثائق أخرى قد تكون حاسمة بالنسبة لدراسة ملف طلب القرض مثلا: محضر مداولات الشركاء باستمرار النشاط في حالة التعرض إلى خسائر متجددة مسجلة في آخر سنة للنشاط،وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

ثانيا: خطوات منح ومتابعة القروض من قبل بنك بدر

تمثل خطوات منح القرض وكذا متابعته الحلقة الدائرية لتسيير عملية الإقراض والتي تبتدئ بقيام المقترض بأول اتصال له مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بنوع وحجم القرض الذي يطلب وينتهي بتسديد المقترض لآخر دفعة من قيمة القرض الذي حصل عليه، وتتخلل هذه الحلقة مجموعة من الخطوات يمكن تصنيفها إلى:

1- خطوات منح القروض

عادة ما تتم عملية منح قرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق الخطوات الأساسية التالية:

1-1 - اتصال المقرض بالبنك: تعد هذه الخطوة أول خطوة اتصال بين طرفي القرض(الزبون والبنك) ،حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن بنك بدر يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون، وهذا عملا بالمبادئ السابق ذكرها.

1-2 - تقديم ملف القرض: بعد إطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة ، إضافة إلى وثائق أخرى حسب نوع قرضه.

1-3 - الدراسة التحليلية للملف: حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية والاقتصادية والمالية، وذلك من خلال التأكد من استيفاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض، وكذا التأكد من مصداقية

وموضوعية الدراسة التقنية والاقتصادية، إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

1-4 - الزيارة الميدانية: قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض، وذلك برفقة عمال من مصلحة العقارات،ويتم في الأخير إعداد "محضر معاينة"،والذي يعتبر أحد أهم أنواع الرقابة الميدانية.

1-5 - عرض الملف على لجنة القرض: يتم عرض الملف بعد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق، ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد محضر لجنة القرض، الذي يتمثل في المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية، والمالية، طلب القروض، والضمانات المقدمة، لكي يتم إصدار القرض والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار رأي بالإيجاب أو السلب على تمويل المشروع أو عدم تمويله، وهنا نميز حالتين:

الرفض:

أي رفض تمويل المشروع، ويجب أن يرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة توضيحية تبين سبب الرفض.

القبول:

إذا كان مبلغ القرض يدخل ضمن إطار سقف الإقراض المحدد باللجنة فإن قبول طلب القرض يوجب تحرير وثيقة رسمية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تتضمن ترخيصا لمنح القروض، ويمثل قيمة القرض الممنوح مدة اهتلاك الضمانات التي يلتزم بتقديمها بعد إقامته للمشروع.

ويتم إمضاء ترخيص منح القرض من طرف الوكالة بتفويض من قبل المدير العامل حسب القانون الداخلي للبنك، كما يقوم نائب مدير الوكالة أيضا بالإمضاء على هذا الترخيص أو يحل محله رئيس مصلحة القرض

أحيانا، ويتم إعلام المقترض بقبول البنك لطلبه بواسطة رسالة موجهة إليه، مع الحث على الوفاء بالشروط المتضمنة في الترخيص، وكذا تلك المدرجة في الطلب، وتختلف آجال الرد حسب اختلاف نوعية القرض.

فبالنسبة لقروض الاستثمار مثلا نميز ثلاث حالات:

* أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة المركزية: 30 يوما.

* أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية: 60 يوما.

* أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية العامة: 90 يوما.

2- خطوات متابعة القرض

تعد عملية متابعة القرض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة لضمان البنك حقه في آجاله المحدد وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة، ومساعدة العميل وتوجيهه وتقديم النصائح له أثناء قيامة بالنشاط من جهة أخرى،ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك بدر الخطوات التالية:

* فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، والذي يحتوي على كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك وكذا المعلومات الشخصية الهامة.

* تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض لها القرض، وكذا تبيين أساليب وطرق مواجهتها في حالة حدوثها فعلا.

* في حال حدوثها فعلا،تتابع تصرفات الزبون وما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها، وبالتالي ضمان أموال البنك.

* إعداد تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها، لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير.

* إعداد جدول اهتلاك للقرض يحدد قيمة كل دفعة وفائدة، وكذا قيمة الرسوم المستحقة الدفع والعمل يجب أن يلتزم به، حيث يتم إعلام المقترض باقتراب سداد قيمته قبل 15 يوما من وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، وفي حالة عدم التسديد بعد 03 أيام يرسل له البنك إنذار بدفع قيمة الدفعة مضافا إليها غرامة تأخير، أما إذا طالت المدة وظهر بأن العميل لن يدفع ما عليه فإن البنك يقوم بإلغاء جدول الاهتلاك ،

ومطالبة العميل بسداد قيمة القرض كاملة إضافة إلى الفوائد وغرامات التأخير، أما إذا تمادى العميل في امتناعه عن الدفع فإن البنك يلجأ إلى القضاء كحل أخير لضمان حقوقه.

الشكل التالي يمثل آلية منح قرض من طرف الوكالة:

الشكل رقم (2) : آلية منح القروض في وكالة حمام الضلعة

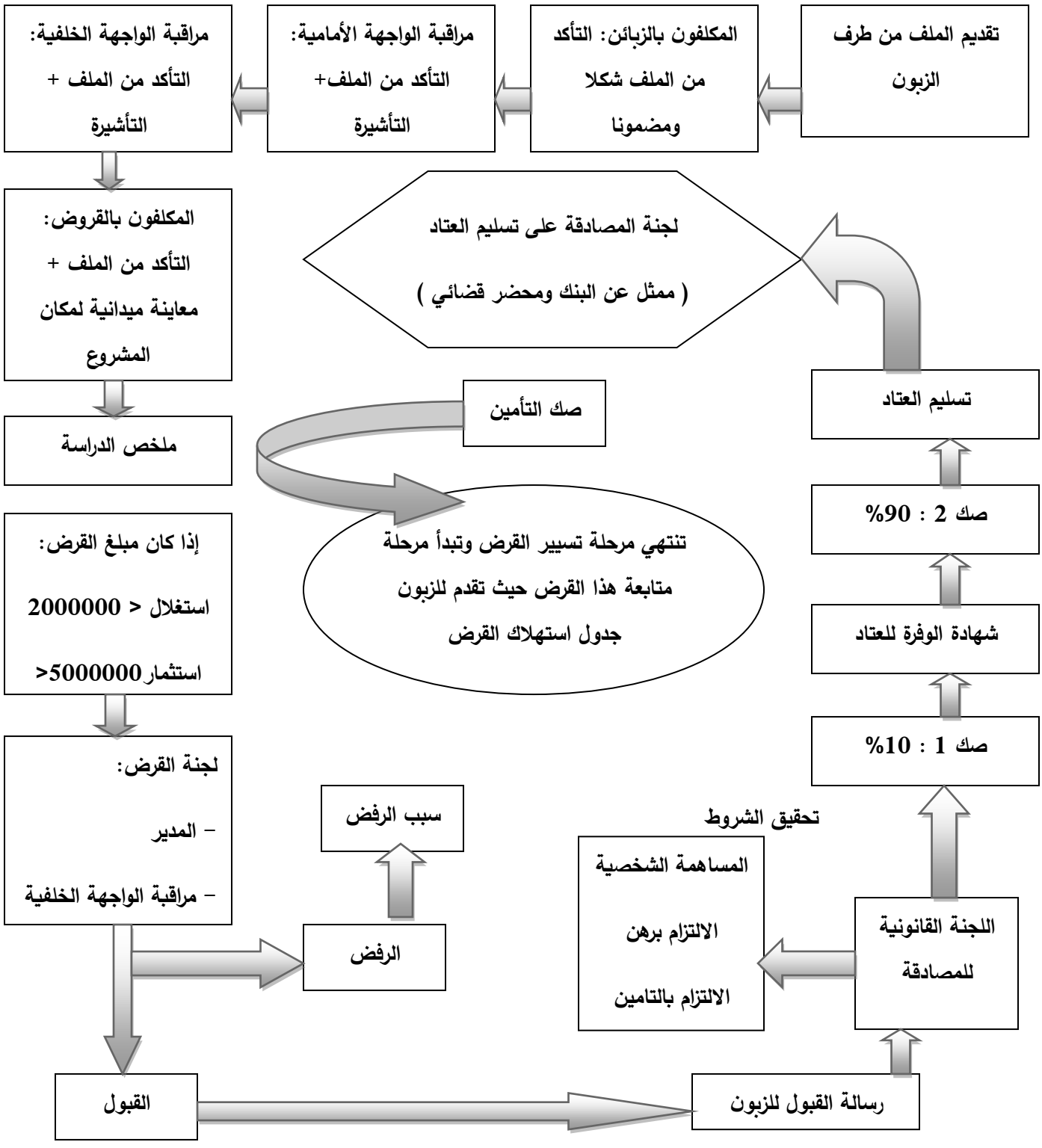

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات من طرف البنك

المبحث الثالث: دراسة تأثير القروض المتعثرة على السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2019 – 2023)

المطلب الأول: السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة

أولا: السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة

يقصد بالسياسة الائتمانية للمصارف الإطار العام المتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص وبما يحقق الأغراض الآتية :

1. ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة.

2. توفير عامل الثقة لدى الموظفين والإدارة التنفيذية ، وبالتالي إجتثاث أية حالة من حالات التردد أو الخوف من الوقوع في الخطأ .

3. تهيئة المرونة الكافية ، أي سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا، ووفقا للحالة أو الموقف وخاصة عندما تكون ضمن إطار الصلاحية المخولة.

4. تعزيز المركز الإستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي والمصرفي.

ويمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها : الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها ، والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات.

ثانيا: أهداف السياسة الإئتمانية للبنك محل الدراسة

إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسؤولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية أو عدم منحها، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في البنك، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات.

وعليه فقد تعددت أهداف وضع سياسة ائتمانية للبنك، ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يأتي :

1- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه و ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.

2- ضمان عائد مناسب للمصرف عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تقوي من سلامة ومتانة المركز المالي والسوقي للمصرف.

3- التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها .

4- التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

ثالثا: محددات السياسة الائتمانية المصرفية للبنك محل الدراسة .

تتمثل محددات السياسة الائتمانية في العوامل التالية :

1- السياسة النقدية Monetary Policy السائدة في البلد الذي يضعها البنك المركزي .

2- الوضع الاقتصادي السائد في البلد من تضخم وركود وانكماش .

3- سياسة التجارية الخارجية السائدة في البلد ، وتقوم كل من وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية والبنك المركزي ، وأحيانا وزارة الخارجية بالتعاون ، فيوضع عناصر هذه السياسة، وعلى البنوك أن تلتزم بها فتصوغ سياستها الائتمانية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يتلاءم مع ذلك.

4- سياسة أسعار الصرف Exchange Rate Policy السائدة في البلد، وهذا يؤثر على سياسة منح الائتمان لغايات تمويل الصادرات و / أو المستوردات للبلد.

5- مدى الاستقرار السياسي والأمني السائد في البلد وفي البلدان المجاورة.

6- سياسة الانفتاح الاقتصادي أو عدمه السائدة في البلد .

7- مجاراة التطورات المتسارعة في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو عدم مجاراتها وما ظهر أخيرا من ذلك مثل التجارة الإلكترونية E-Commerce ، ووسائل الدفع الإلكترونية وبطاقات الائتمان Credit Cards أوبطاقات الدفع Debit Cards

8- القوانين التي يعمل في ظلها البنك.

9- العوامل الداخلية التي تحكم قرار البنك بمنح الائتمان.

المطلب الثاني : أسباب تعثر القروض بالبنك محل الدراسة ، وكيفية معالجتها

أولا : تطور حجم القروض المتعثرة خلال الفترة (2019 – 2023)

الجدول رقم 01 : يوضح تطور حجم القروض المتعثرة من سنة 2019 إلى سنة 2023

السنوات	القروض المتعثرة (غير مسددة)
2019	486540000,00
2020	459076000,00
2021	534637000,00
2022	589830000,00
2023	631816000,00

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات من طرف البنك

ولتحليل النتائج الواردة في الجدول أعلاه ، يمكن تمثيل هذه المعطيات بالمنحنى البياني التالي :

الشكل (3) : تطور حجم القروض المتعثرة خلال الفترة (2019 – 2023)

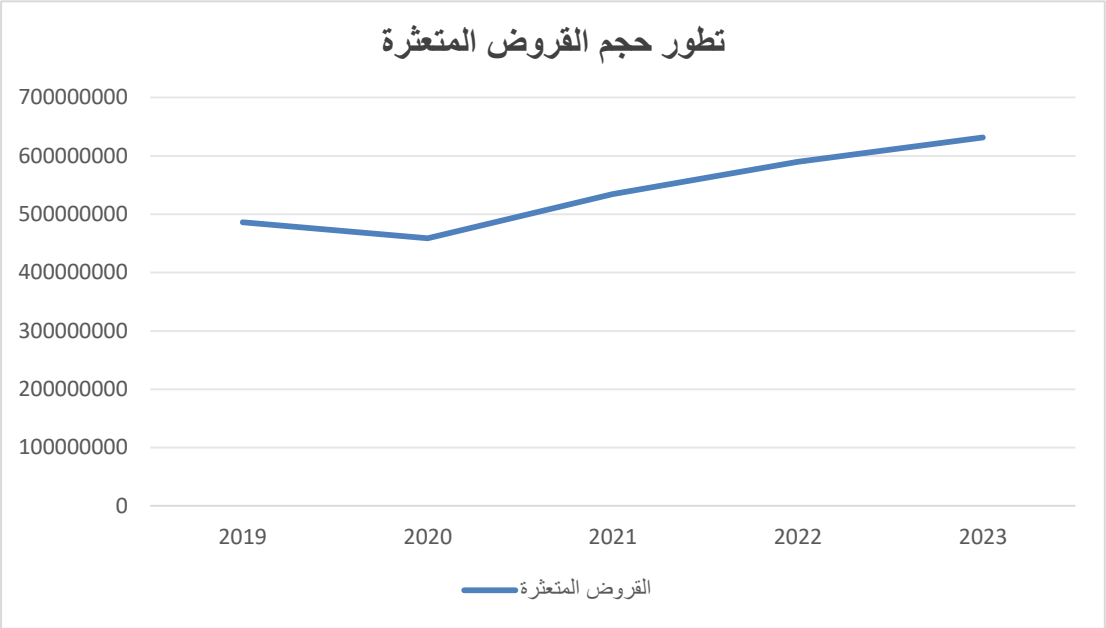

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات من طرف البنك

من خلال المنحنى البياني الذي يوضح تطور حجم القروض المتعثرة خلال الفترة (2019 – 2023) ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة حمام الضلعة نلاحظ أن حجم القروض المتعثرة في تزايد مستمر ، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة 2023 بمقدار 631816000 دج و التي أصبحت تقلق الجهات المسؤولة لدى البنك ، وذلك راجع لعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم اتجاه البنك ، وخاصة من طرف المؤسسات الصغيرة و الناشئة .

بينما قدر حجم القروض المتعثرة سنة 2020 بـ 459076000 دج ، وهو أدنى معدل لها خلال الفترة (2019 – 2023) ، نتيجة إرجاء و تمديد فترة سداد القروض بسبب جائحة كرونا .

ثانيا : أسباب تعثر القروض بالبنك محل الدراسة

– نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود الى المحيط العام للبلاد، والذي كان سببا في عدم تمكنها من مسايرة و احترام مخططات التنمية

– منح قروض لمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين و ذوي قدرات ضعيفة في التسيير ، و ذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية

- صعوبة متابعة المشاريع الممولة للمؤسسات ، نظرا لتطور الاحترافية في الغش ، و تزوير وثائق ملف القرض.
- عدم الدقة في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات و تقدير الضمانات المقدمة منها.
- وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المفترضين دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية .

و في دراسة ميدانية حديثة تبين أن السبب الرئيسي لتعتر القروض هو استخدام العميل للقرض في غير الغرض الذي منح لأجله، و ذلك أن البنوك تمنح القرض بهدف تمويل مشروع أو توسيعه ، إلا أن الزبون يستخدم القرض لغرض آخر كاستعماله في الاحتياجات الخاصة التي لا علاقة لها بالمشروع ، وهذا ما يسبب استهلاك القرض وبالتالي إعسار المقترض .

و من أسباب تعتر الفروض أيضا هو عدم تقديم معلومات صحيحة عن الزبون والمشروع

، و يتمادى معهم الأمر حتى إلى تزوير الوثائق التي تبين ملكية عتاد المشروع ، نظرا لأن البنك يرسل لجنة مراقبة تكشف عن العتاد و تصادق عليه لضمان انطلاق المشروع، و أيضا ضعف القدرات الإدارية للمقترض ، و غياب سياسات إقراضية سليمة .

و هناك أسباب أخرى تتمحور على النحو التالي:

- عدم وجود بنك معلومات .
- سياسة الدولة في منح القروض تلزم البنوك على منح القروض إلى المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ENSEJ، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC و هذا ما يجعل البنوك الجزائرية بنوك إدارية أكثر مماهي تجارية.
- إفلاس وفشل المشروع الذي تم تمويله من قبل البنك.
- فرض الملفات الإدارية دون إجراءات قانونية سليمة.

ثالثا : كيفية و إجراءات معالجة القروض المتعثرة بالبنك محل الدراسة

1- المراسلات:

يقوم البنك بمراسلة المدين بالاستعلام عن وضعيته المالية التي تسببت عن عدم وفائه بتسديد القرض ، وكذا البحث عن حلول ودية إذا استجاب إلى دعوة البنك، وفي حالة عدم استجابة العميل يتوجب على البنك الانتقال إلى مرحلة الإعذارات

2- الإعذارات:

– التبليغ عن طريق محضر قضائي بإعذار أول بعد 6 أشهر الأولى من بدء عملية تسديد القرض ، فإن لم يستجب لذلك يبلغ بإعذار ثاني بعد 6 أشهر الثانية

– بعد 6 أشهر الثالثة يسقط مبلغ القرض ويصبح قرض متعثر، وفي هذه الحالة يلجأ البنك إلى الإجراءات التالية:

* التوجه الى صندوق ضمان الأخطار (FGM) لتحصيل نسبة تصل 70 % وفي هذه الحالة يقدم البنك لهذا الصندوق كل من الإعذارات ، وجدول اهتلاك القرض، وثائق التأمين ... إلخ من أجل الاستفادة من التعويض.

* كما أن البنك لايتوقف عن مطالبة عميله بتسديد مبلغ القرض بل يبقى يطالبه بمبلغ القرض سواء تعلق الأمر بالنسبة المعوضة من طرف الصندوق (70%) أو بالنسبة للمتبقية (30%).

* التوجه إلى أملاكه وذلك بمصادرتها.

* بيع العتاد الخاص بالقرض .

المطلب الثالث : انعكاسات القروض المتعثرة على السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة

أولا : تأثير القروض المتعثرة على إجمالي حجم القروض الممنوحة :

لدراسة تأثير القروض المتعثرة على حجم القروض الممنوحة نعتمد على تحليل المعطيات الواردة في الجدول أدناه .

الجدول رقم 02 : تطور حجم القروض الممنوحة و القروض المتعثرة خلال الفترة (2019–2023)

التعيين / السنوات	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة وطويلة الأجل	القروض المتعثرة (غير مسددة)
2019	7882000,00	345005000,00	486540000,00
2020	230000,00	380668000,00	459076000,00
2021	1039000,00	309845000,00	534637000,00
2022	5327000,00	316096000,00	589830000,00
2023	9077000,00	265051000,00	631816000,00

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات من طرف البنك

لتحليل هذه المعطيات نقوم بتمثيل معطيات الجدول على المنحنى البياني التالي :

الشكل (4): تطور حجم القروض المتعثرة والقروض الممنوحة خلال فترة (2019-2023)

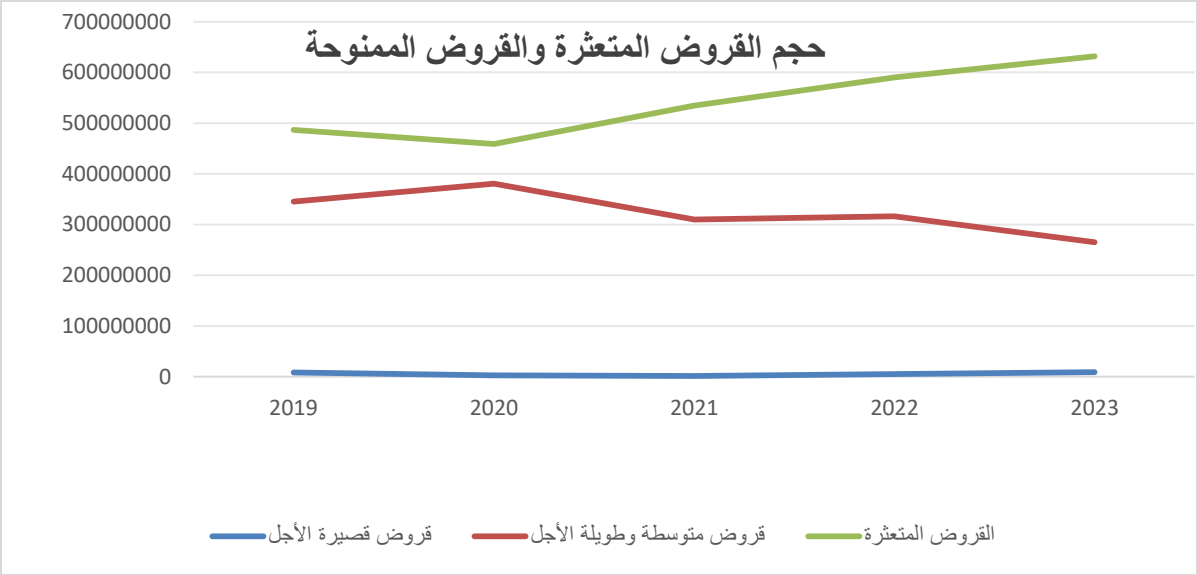

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات من طرف البنك محل الدراسة

القروض قصيرة الأجل تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بإجمالي القروض الممنوحة (قروض متوسطة وطويلة الأجل)، بينما القروض المتوسطة وطويلة الأجل فنسبتها معتبرة وتميزت بالتذبذب خلال فترة الدراسة (2019-2023)، وقد بلغت أعلى مستوى لها خلال سنة 2020 ، والذي قدر بـ 380668000 دج، وهو يوافق أدنى مستوى للقروض المتعثرة والمقدر بـ 459076000 دج ، حيث تم تمديد فترة سداد الأقساط وكذا منح قروض إضافية للعملاء نتيجة انتشار فيروس كورونا الذي أثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي

بصفة عامة ، إلا أنه بعد سنة 2020 فإن القروض المتعثرة في ارتفاع مستمر إلى غاية 2023 ، وهو الأمر الذي أثر سلبا على إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك .

ثانيا: تأثير القروض المتعثرة على بعض المشاريع الاستثمارية الأخرى

من خلال دراستنا الميدانية للقروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة – ، وبناءا على المعطيات، والمقابلات الشخصية مع بعض من طاقم البنك تم تزويدنا بمعلومات تتعلق بتأثير القروض المتعثرة على بعض المشاريع التي كانت تمول سابقا نذكر منها :

– إلغاء بعض المشاريع الفلاحية من التمويل (تربية الأبقار والدواجن).

– رفض طلبات القروض من طرف الوكالة لبعض المشاريع التي كانت تمول سابقا (النقل، وكراء السيارات).

خلاصة الفصل:

إن الأسلوب المتبع من قبل البنك في معالجة حالات تعثر القروض يتوقف بالدرجة الأولى على الأسباب التي أدت إلى ذلك ، ورغم أن الإجراءات القانونية المتخذة لمتابعة التعثر في أغلبية الحالات تعرض البنك لخسارة عملائه الدائمين ودرجة المنافسة بين البنوك ، إلا أنه يعتبر الحل و الملجأ الأخير للبنك لاسترجاع ديونه بعد استنفاذ كل الحلول الودية التي يمكن أن يستخدمها لإخراج العميل من دائرة التعثر .

لذا على البنك عند تقديمه لأي قرض عليه أن يعتمد على مختلف الأساليب أو الطرق المستحدثة لتفادي هذا المشكل الذي أصبح يهدد البنوك .

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى الوكالة تمكنا من الربط بين ماجاء في الفصل النظري ، والفصل الميداني ، و قد تم استنتاج أنه غالبا ما يلجا البنك على القضاء من أجل تحصيل حقوقه ، ولكن نظرا للصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ الأوامر القضائية فإن نسبة القروض المحصلة فعلا تكون ضئيلة مقارنة بإجمالي القروض المتعثرة ، و هذا ما يجعلها تحت ضغط كبير في مزاولة نشاطها.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا هذه، استعرضنا موضوع القروض المصرفية المتعثرة، حيث قمنا بتحليل مفهومها العام والأسباب والمؤشرات المتعلقة بها، وناقشنا الوسائل والآليات الضرورية لمعالجتها، مع التركيز على تأثيرها على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية.

يتطلب التعامل مع القروض المتعثرة تكثيف الجهود الفكرية والعملية لإدارتها ومعالجتها، حيث تتجاوز هذه العملية نطاق البنوك والمقترضين، وتحتاج إلى تكامل الجوانب والأبعاد لتحقيق أهدافها بنجاح.

لتوضيح آليات معالجة القروض المصرفية المتعثرة، اعتمدنا على معلومات واقعية وميدانية، من خلال دراسة حالات القروض المتعثرة وعمليات معالجتها، باستخدام بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة – بالمسيلة كحالة دراسية لتطبيق هذه الآليات على أرض الواقع.

اختبار الفرضيات :

حيث قامت دراستنا على فرضيات تمثلت في :

– بالنسبة للفرضية الأولى : تعدد أسباب تعثر القروض المصرفية يعزى إلى وجود عدة أطراف ذات علاقة بالقرض، بما في ذلك البنك والعميل (البنك المقرض ، و العميل المقترض) ، أو قد تكون أسباب تعثر القرض خارجة عن نطاق الطرفين ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

– بالنسبة للفرضية الثانية : يتأثر حجم القروض الممنوحة من طرف البنك سلبا مع حجم القروض المتعثرة لديه ، وهذا ما تؤكده صحة الفرضية الثانية والتي مفادها: حجم القروض الممنوحة من قبل البنك يتأثر سلبًا بحجم القروض المتعثرة لديه.

– بالنسبة للفرضية الثالثة : يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أساليب حديثة لمعالجة القروض المتعثرة ، و هذا ما تؤكده هذه الفرضية والتي مفادها: يستند بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى أساليب حديثة في معالجة القروض المتعثرة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في :

- يتمثل التعثر في عدم امتثال العميل المقترض للشروط التعاقدية مع البنك، لذا يتعين على البنك التأكد من أن الشروط التي وافق عليها العميل تحمي حقوقه.

- حالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان.
- القروض المتعثرة من أخطر المشاكل المصرفية لأنها تؤثر على موارد البنك التي هي أساس ربحيته ، و هي ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا و لكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بحذر.
- تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة ودراية بأصول المعالجات القانونية و الاقتصادية و الإدارية للقروض المتعثرة.
- إن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية و كذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم و بشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها.
- يعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على البنك ، ففي حالة الموافقة على منح التسهيلات فالنتيجة تكون التعثر ، و في حالة الرفض يكون هناك فقدان فرصة الكسب ، لذلك تستدعي عملية إتخاذ القرار الائتماني إلى دراسة تحليل وافية و شاملة و دقيقة لجعل المخاطر عند حدها الأدنى .
- من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من الزبون وذلك من حيث القيمة السوقية.
- الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تبعاتها.
- إن أسباب التعثر ترجع بصفة عامة للتوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط البنكية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من الزبائن ، كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالزبون و منها ماهو راجع للظروف العامة.
- تبين من خلال الدراسة الميدانية أن البنك دائما يسعى إلى الحلول الودية في تحصيل القرض و تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الزبائن الدائمين لديه و يمس بسمعة البنك.
- عدم وجود متابعة مستمرة للعميل جعلته لا يبالي بالدين الذي عليه.
- إن تدخل الدولة بإعادة رسملة البنوك جعل هذه الأخيرة لا تتأثر عند حدوث التعثر ، و بالتالي فإنها لا تبالي أي أن الدراسات لدى البنوك التجارية لا تأخذ حقها.
- إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمام إدارة الائتمان بشكل خاص لمواجهة مثل هذه الحالات، التي قد تظهر حتى و إن حرص البنك على انتقاء الزبائن من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم.

التوصيات :

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، فإننا نقترح التوصيات التالية :
- يجب على إدارة البنك وضع استراتيجيات جديدة و فعالة لتفادي تعثر القروض.
- على البنك أن يولي الأهمية البالغة للدراسة الائتمانية ، والمتضمنة شخصية العميل و سمعته المالية قبل منحه القرض.
- على البنك إنشاء إدارة ائتمان متخصصة بالقروض المتعثرة تتكفل بدراسة حسابات المقترضين من حيث نوع النشاط و كيفية استخدام القرض.
- ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب كما ونوعا ، لزيادة مستوى تأهيل العاملين بالبنك و خصوصا في مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وتوفير البرامج والأنظمة التكنولوجية المتطورة.
- عند المعالجة لابد من تتبع الزبون بالتوجيه وتقديم له الاستشارات لعدم فقدانه من جهة ، و من جهة أخرى عدم تركه ينهار، و لتفادي العسر المالي أيضا.
- ضرورة التعاون بين البنوك في منح القروض الضخمة و ذلك توزيعا للمخاطر.
- تجنب المنافسة الغير المشروعة و الدخول في مضاربات الإقراض غير السليمة بهدف زيادة البنوك من السوق البنكية و على حساب جودة محفظة القروض و تكلفة الأموال و بما يجنب البنوك الحد من القروض المتعثرة ، والتي تكون من أهم أسبابها اتخاذ مثل هذه القرارات.
- استخدام نظام معلومات حديث لتسير المخاطر ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بعملية التدقيق (التدقيق الداخلي) على جميع أنشطة البنك ، ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة خاصة في مجال الأنظمة المعلوماتية .
- توفير مناخ إيجابي للاقتراض يؤكد على سلامة جودة القروض و ليس مجرد نمو حجم القروض.
- إصدار تشريعات فيما يخص معالجة القروض المتعثرة توافق كلا الطرفين الدائن (البنك) والمدين (العميل) .

- ضرورة العمل على إنشاء شبكة أو قاعدة معلومات ما بين البنوك وفروعها و بين البنوك فيما بينها و مع البنك المركزي لتمكن من معرفة الأوضاع المالية للمقترض.
- على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات الرادعة و الصارمة تجاه البنوك التي تقوم بمنح أي قرض لزبائن عليهم قروض متعثرة في بنوك أخرى إلا بعد السداد ، مع اتخاذ جميع الإجراءات القانونية المطلوبة التي تضمن إلزامهم بسداد ديونهم القائمة للبنوك .
- ضرورة إنشاء قسم متخصص لقضايا البنوك من خلال قضاة ومحامين يتمتعون بخبرات بنكية و ذلك من اجل متابعة تلك القضايا بشكل أكثر فاعلية.

آفاق البحث:

إن دراستنا هذه تسعى إلى استكشاف إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع البنكي، وهي مشكلة القروض المتعثرة، والسعي لإيجاد حلول فعّالة لها. نطمح في أن يكون هذا البحث إسهامًا مقبولًا، مما يثير الاهتمام بالموضوع للمستقبل. فعالم القروض المتعثرة يعد مجالًا واسعًا يشد انتباه الباحثين من مختلف الجوانب. ونأمل أن نكون قد أضفنا، حتى وإن كان بشكل بسيط، إلى هذا المجال الذي يتطلب الجهد والدراسة العميقة لإثرائه وفهمه بشكل أكبر. ومن خلال هذا البحث، يمكن تصور مواضيع ذات صلة تحتاج إلى استكشافها ودراستها بمزيد من التفصيل، وسنشير إلى بعضها فيما يلي:

- إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة.
- أنظمة الإنذار المبكر المتخذة من قبل البنوك التجارية لتجنب أزمة القروض المتعثرة.
- دور أنظمة الإنذار المبكر في تخفيض القروض المصرفية الموجهة لدعم وتشغيل الشباب.

و في الختام نرجو من الله عز و جل أن نكون قد وفقنا و لو بقدر ضئيل في الإلمام بمحتويات موضوع الدراسة في سبيل إكمال الرسالة العلمية ، مع تقديم اعتذاراتنا عن أي خطأ أو تقصير في هذا العمل المتواضع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد، **جودة إدارة الإئتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن،1999.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة:عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2000 .

3- صلاح الدين حسين السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة** ، دار الفكر العربي، 2004.

4- مصطفى كمال طه، **عمليات البنوك** ، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر،2005.

5- عبد المطلب عبد الحميد، **المصارف الشاملة وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، 2000.

6- شاكر القروبني،**محاضرات في اقتصاد البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،بن عكنون الجزائر، 2000.

7- منير إبراهيم هدى، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، منشأة المعارف،الإسكندرية، 1999.

8- توفيق سعيد بيضون، **الإقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1994.

9- السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الاسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**، توزيع الفكر العربي ،القاهرة، 1999.

10- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في المصاريف**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1998.

11- أحمد غنيم ، **الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب قراءة في الواقع ووقائع الأزمة** ، الإسكندرية، مصر، 2001.

12- عبد المطلب عبد الحميد **"الديون المصرفية المتعثرة"الأبعاد-الأسباب-الآثار والعلاج"**.

13- محسن أحمد الخضيري،**الديون المتعثرة(الظاهرة،الأسباب،العلاج)**، الطبعة الأولى ، إيتراك للنشر والتوزيع،القاهرة،1996.

14- إيهاب نظمي ، خليل الرفاعي ، **القروض المتعثرة (الأسباب – البوادر – سبل العلاج)** ، دراسة تطبيقية على بنك الأردن ، الأردن ، دون ذكر السنة .

الرسائل والمذكرات:

1- هبال عادل،**إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2011 -2012.

2- بعداش الطاهر، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط،الجزائر،2009.

3- موفق علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان للمصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في كلية الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين، 2007.

4- شليق رابح ، **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017** ، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، جامعة غرداية ، 2020 .

5- زيتوني كمال، **دور التامين على الودائع في سلامة البنك من التعثر**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر 2012.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: خليفة عامر ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206021140 والصادرة بتاريخ: 2020/09/07

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

العرض المتعثر وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/24

الإمضاء